



جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبية
شعبة: المحاسبة والمالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير
بعنوان:

التدقيق المحاسبي والجبايي كآلية لتصحيح تصريحات المكلفين بالضريبة

" دراسة حالة مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية لسنة 2020 "

➤ من إعداد الطالبين:

- بكاي عبد العالي
- مسروقي نصرالدين

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- الأستاذ: هندي كريم.....مشرفا.....جامعة غرداية
- الأستاذ: يشي إسماعيل.....مشرفا.....جامعة غرداية
- بوخاري عبد الحميد.....رئيس اللجنة.....جامعة غرداية
- خبيطي خضير.....مناقش.....جامعة غرداية

السنة الجامعية 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم ويسرت لنا سبله ويسرت لنا من
يعيننا على تحصيله وعلمتنا ما لم نكن نعلم.....

ثم الصلاة والسلام على خير المعلمين سيد الخلق أجمعين.....

أتوجه بجزيل شكري إلى الأستاذ هندي كريم الذي أشرف على هذه المذكرة،
وساهم بملاحظاته وإرشاداته التي أفادتني في إتمامها.....

كما أتوجه بشكري إلى السيد غشي العيد رئيس مفتشية الضرائب أول نوفمبر
بغرداية الذي ساعدنا على هذه المذكرة، وساهم بملاحظاته وإرشاداته التي أفادتني
في إتمامها.....

كما نتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءتها
ومناقشتها وعلى مجهوداتهم وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في سبيل تحصيل
أكبر استفادة من الدراسة.

وأتقدم بشكري إلى كل أساتذتي بقسم العلوم المالية والمحاسبة.....

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في سبيل نجاح هذا العمل.....

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية الآتية: كيف يساهم التدقيق المحاسبي والجبائي لتصحيح تصريحات المكلفين بالضريبة لأن النظام الجبائي الجزائري يعتمد على تصريحات المكلفين لإنشاء الضريبة.

لتحقيق هذا الهدف قمنا بتقديم إطار نظري لموضوع الدراسة وثانيتها ميداني تمثل في ابراز دور التدقيق المحاسبي والجبائي كألية لتصحيح تصريحات المكلفين بالضريبة بغية تقويم تصريحات المكلفين بالضريبة وكشف الاخطاء والتجاوزات التي قد ترتكب من طرفهم وخاصة الأشخاص الطبيعيين.

ان من خلال الحالات الثلاث التي تم دراستها والتي تهدف الي التحقق من مدى التزام المكلفين بالقوانين والإجراءات المعمول بها في اعداد الوثائق المحاسبية والمالية والتي يبني عليها المحقق الجبائي راية الفني الذي يبرر فيه مدى صحة الوضعية الجبائية للمكلفين اتجاه المصالح الجبائية بهدف تقويمها وتصحيحها.

الكلمات المفتاحية: تدقيق محاسبي، تصريح جبائي، رقابة جبائية، مدقق، مكلف، ملف جبائي

Résumé:

Cette étude est venue d'aborder le problème suivant : Comment le contrôle comptable et fiscal contribue-t-il à corriger les déclarations des contribuables, car le système fiscal algérien dépend des déclarations des contribuables pour établir l'impôt.

Pour atteindre cet objectif, nous avons divisé notre étude en deux parties: une partie théorique et une partie pratique sur terrain, dont il représente le rôle le plus important du contrôle fiscal et comptable en tant que mécanisme de correction des déclarations des contribuables afin de corriger les erreurs et les abus.

Et c'est à travers les trois cas qui ont été étudiés, qui visent à vérifier dans quelle mesure les contribuables respectent les lois et les procédures en vigueur dans l'élaboration des documents comptables et financiers sur lesquels le vérificateur fiscal construit la bannière technique dans laquelle il justifie la validité du statut fiscal des contribuables vis-à-vis des intérêts fiscaux pour les évaluer Et corriger.

Mots-clés : audit comptable, Déclaration fiscal, contrôle fiscal, auditeur, contribuable, dossier fiscal.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

I	آية قرآنية
II	الإهداء
III	الشكر والعرفان
IV	ملخص
V	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
VI	قائمة الرموز
أ.ب.ج.د.و	مقدمة
1	الفصل الأول: الدراسات الأدبية والتطبيقية للتدقيق المحاسبي والجبائي وتصريحات المكلفين
1	المبحث الأول: ماهية التدقيق المحاسبي والجبائي وتصريحات المكلفين
17	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
29	الفصل الثاني: دراسة حالات تدقيق جبائي ومحاسبي على مستوى مفتشية الضرائب أول نوفمبر بقرائية
28	المبحث الأول: التعريف بحدود الدراسة
32	المبحث الثاني: دراسة حالات تدقيق جبائي ومحاسبي
71	خاتمة
75	قائمة المراجع
78	الملاحق
	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
08	آجال التحقيق الجبائي في عين المكان	الجدول 1.1
23	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية	الجدول 2.1
24	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية	الجدول 3.1
29	تعداد المستخدمين	الجدول 4.1
34	مصاريف من جدول حسابات النتائج	الجدول 1.2
35	فواتير غير مبررة بالوثائق	الجدول 2.2
36.	تسوية الرسم على النشاط المهني	الجدول 3.2
37	تسوية الرسم على القيمة المضافة	الجدول 4.2
39	تصحيح رقم الأعمال	الجدول 5.2
39	التسوية للرسم على النشاط المهني	الجدول 6.2
40	التسوية للرسم على القيمة المضافة	الجدول 7.2
42	تصحيح نتيجة	الجدول 8.2
43	تصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي	الجدول 9.2
44	عناصر من الميزانية و جدول حسابات النتائج	الجدول 10.2
46	تحديد الفرق في رقم الأعمال	الجدول 11.2
47	تحديد مصاريف المستخدمين	الجدول 12.2
48	تصحيح النتيجة	الجدول 13.2
50	التصاعدي للضريبة على أرباح الشركات (IBS)	الجدول 14.2

قائمة الجداول

50	عناصر من الميزانية وحسابات النتائج	الجدول 15.2
5	رقم الأعمال المصرح في <i>G50</i> لسنة 2017	الجدول 16.2
51	تحديد الفارق في الرسم على القيمة المضافة	الجدول 17.2
52	تسوية الرسم على قيمة مضافة للمشتريات	الجدول 18.2
53	تسوية الفارق في مصاريف المناولة	الجدول 19.2
54	تحديد رسم النشاط المهني الغير مقبول	الجدول 20.2
55	عناصر من جدول حسابات النتائج	الجدول 21.2
56	استرجاع قيمة الرسم على القيمة المضافة المخصومة	الجدول 22.2
57	تصحيح النتيجة	الجدول 23.2
60	تسوية الرسم المسترجع على المشتريات T/A	الجدول 24.2
60	تسوية الرسم المسترجع على المشتريات T/A	الجدول 25.2
61	تسوية الرسم المسترجع على المشتريات T/A	الجدول 26.2
62	تسوية الرسم المسترجع على المشتريات TVA/ACHAT	الجدول 27.2
62	تصحيح حسابات النتائج	الجدول 28.2
63	مجموع الأعباء المدمجة	الجدول 29.2
65	الرسم على القيمة المضافة للمشتريات	الجدول 30.2
66	تسوية الضريبة على أرباح الشركات	الجدول 31.2
67	تسوية الضريبة على الدخل الإجمالي	الجدول 32.2

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب أول نوفمبر لغرداية	الشكل 1.1
15	التصريح في حالة توقف النشاط	الشكل 2.1

قائمة الملاحق

اسم الملحق	رقم الملحق
إشعار إجراء التحقيق المحاسبي الجبائي	01
التصريح بالوجود	02
التصريحات الشهرية	03
محضر إنهاء التحقيق المحاسبي الجبائي	04

قائمة الاختصارات والرموز

الرموز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
G50	Déclaration fiscale mensuelle	التصريح الجبائي الشهري
C4pri	Document de redressement initial	وثيقة التسوية الأولية
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
TAP	Taxe sur l'Activité Professionnelle	الرسم على النشاط المهني
IBS	Impôt Sur Les Bénéfices Des Sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
IRG	Impôt Sur Le Revenu Global	الضريبة على الدخل الإجمالي
IRG/RS	Impôt Sur Le Revenu Global/ Retenu a la source	الاقطاع من المصدر للضريبة على الدخل الإجمالي
C4D	Document de redressement definitif	وثيقة التسوية النهائية

مقدمة

لقد صاحب التطور الذي شهده العالم على مر العصور تطورات على مستوى حجم نشاطات المؤسسات الاقتصادية فانتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات ضخمة ذات عمليات متشعبة كبيرة الحجم حيث تنفصل الملكية فيها على التسيير ما أوجب ضرورة الاهتمام إلى جملة من الوسائل والتقنيات تضمن لأصحاب المؤسسات الحفاظ على أموالهم المستثمرة والاستغلال الأمثل لمواردهم والحد من الأخطاء المحاسبية والتلاعبات، وفي مقدمة هذه الوسائل التدقيق المحاسبي الذي أبرز إشكال كبير يتمثل في مدى ثقة أصحاب المؤسسات في أسلوب التدقيق المحاسبي وكذا مدى كفاءة القائمين عليه

تطورت هذه المهنة مع مرور الزمن إلى أن أصبح التدقيق أحد المتطلبات القانونية الإلزامية في معظم دول العالم، حيث ساعدت في السيطرة على تضارب المصالح بين مديري الشركات والملاك، إذ وجود جهة مستقلة تعتبر حافزا قويا للملاك أي حملة الأسهم من أجل التأكيد على سلامة المعلومات التي يقدمها المديرين إليهم للاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما أن وجود العديد من الأطراف الأخرى المهتمة بالمعلومات المالية التي يقدمها المديرين عن شركاتهم كان حافزا قويا آخر لوجود مهنة التدقيق.

بما أن الرقابة الجبائية تعتبر أداة ردعية ووقائية وتصحيحية في آن واحد فهي تسعى عن طريق الإدارة الجبائية إلى كبح النزيف المالي الذي ينخر الاقتصاد الوطني ويفوت على الخزينة العمومية فرصة الاستفادة من موارد مالية معتبرة.

نجد التدقيق المحاسبي الذي يمارس من طرف أجهزة مختصة في الرقابة الجبائية من طرف أعوان مدققين يتميزون بالكفاءة المهنية العالية في المجالين الضريبي والمحاسبي، مع منحهم المشرع لعدة صلاحيات وبالمقابل عدة التزامات التي تعتبر ضمانات ممنوحة للمكلفين بالضريبة، بهدف تطهير الملفات الجبائية من كل الإغفالات والتجاوزات المستعملة من طرف المكلفين بالضريبة والتي تعود سلبا على الحصيلة الضريبية وعلى تمويل المشاريع التنموية المخطط لها في السياسة الاقتصادية للدولة.

ب- إشكالية الدراسة:

يعد التدقيق المحاسبي الركيزة الأساسية للانتقال للتدقيق الجبائي وهذا باستخدام منهجية التدقيق المحاسبي مع آليات التدقيق الجبائي قصد التحقق والتأكد من مدى احترام المكلفين بالضريبة للقوانين والتنظيمات الجبائية المعمول بهما ، وهذا بعد الاطلاع على التصريحات التي يقدمونها للإدارة الضريبية والتي قد تكون ممثلة للواقع الاقتصادي والمالي للأنشطة التي يمارسها المكلفون ، أو قد لا تكون ممثلة لهذا الواقع وتختلف عنه اختلافا جوهريا قصد التهرب من تسديد المبالغ الحقيقية للضريبة ، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية من خلال السؤال الرئيسي التالي:

فيما يتمثل دور التدقيق الجبائي والمحاسبي في تصحيح تصريحات المكلفين بالضريبة؟

ت- الأسئلة الفرعية:

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية الموضوعية مسبقا يمكن وضع التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتدقيق الجبائي والتدقيق المحاسبي؟
- كيف تتم عملية التدقيق الجبائي بمفتشية الضرائب أول نوفمبر؟
- ما هي إجراءات تصحيح تصريحات المكلفين التابعين لمفتشية الضرائب؟

ث- الفرضيات:

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يقصد بالتدقيق الجبائي والتدقيق المحاسبي عملية فحص وتقييم لمجموعة من المعلومات المتعلقة بعمليات المؤسسة المحاسبية والمالية.
- تتم عملية التدقيق الجبائي التي تقوم بها مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية من خلال الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق.
- تتمثل إجراءات تصحيح تصريحات المكلفين التابعين لمفتشية الضرائب وفق آليات وطرق التسوية التي اقرها المشرع الجبائي في قانون الإجراءات الجبائية.

ج- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التطرق إلى أهم نوع من أنواع التدقيق الخارجي وهو التدقيق الجبائي والمحاسبي المستقل عن المؤسسة الذي تقوم به الإدارة الضريبية؛
- إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الجبائي في الكشف عن الأخطاء التي يقوم بها المكلفين بالضريبة عند القيام بالتصريحات المفروضة عن نشاطاتهم؛
- معرفة الآليات المستخدمة في عملية التدقيق الجبائي للتحقق من مدى احترام المكلفين بالضريبة للقوانين الجبائية؛
- التطرق إلى المنهجية المحاسبية المتخذة عند تطبيق التدقيق المحاسبي والجبائي للتحقق من صحة التصريحات؛
- تقييم الإجراءات المتخذة من طرف مفتشية الضرائب لتصحيح تصريحات المكلفين بتسديد الضرائب.

ح- أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع الهامة في المجال الجبائي والمحاسبي خاصة في الوقت الحالي مع التغيرات والتطورات الملموسة الواضحة من خلال سياسة الدولة الجزائرية التي ترمي إلى تعزيز الإيرادات الجبائية في ظل انخفاض أسعار النفط ، وهذا قصد تغطية العجز الذي يحدثه هذا الانخفاض المستمر من خلال إيرادات ضريبية ناتجة عن الجباية العادية ، ولهذا تعتبر التصريحات التي يقدمها المكلفين بالضريبة الأساس المعتمد للوعاء الضريبي الذي تحسب من خلاله قيمة الرسوم و الضرائب الواجب دفعها للإدارة الضريبية قصد إعادة توزيع هذه المداخيل على الخزينة العمومية ومن هنا تكمن أهمية التدقيق الجبائي والمحاسبي التي تسعى الجهات الحكومية من خلالها إلى تصحيح التصريحات من خلال تحقيق الشفافية والمصداقية الخاصة بالبيانات المالية وخدمة كافة الأطراف ذوي العلاقة بصفة عامة و الإدارة الضريبية بصفة خاصة لاتخاذ قراراتها ورسم سياساتها .

خ- أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تقديم أهم الأسباب الذاتية والموضوعية التي أدت بنا إلى اختيار موضوع الدراسة كما يلي:

● الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي للاهتمام بهذا الموضوع والإلمام ببعض جوانبه وتوسيع المعارف في مجال المحاسبة والتدقيق؛
- الرغبة في اكتشاف هذا الموضوع والإلمام ببعض جوانبه وتوسيع المعارف في هذا مجال؛
- محاولة ربط وإسقاط الجانب العلمي الأكاديمي مع الجانب العملي المهني.

• الأسباب الموضوعية:

- أهمية وضرورة تطبيق التدقيق الجبائي والمحاسبي بسبب ظاهرة التهرب الضريبي والممارسات المحاسبية غير المشروعة؛
 - يعد موضوع هذه الدراسة من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية والمهنية في السنوات الأخيرة بالجزائر؛
 - العلاقة الارتباطية الوطيدة بين موضوع البحث له الدراسة والتخصص؛
- د- حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الزمانية:** تم إجراء هذه الدراسة من خلال المدة الزمنية والتي تمثلت في الفترة ما بين سنة 2015 إلى غاية سنة 2019.
- **الحدود المكانية:** ترتبط هذه الدراسة من الناحية المكانية بدراسة حالة مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية.

ذ- المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

- من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم الاعتماد على مجموعة من المناهج المعتمدة في البحث العلمي وفق ما تقتضيه طبيعة وعناصر الدراسة، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي في الجوانب النظرية للموضوع من خلال تقديم مختلف المفاهيم والتعاريف، أما الجانب التطبيقي من الدراسة تم اعتماد المنهج التحليلي وأسلوبي الملاحظة والمقابلة فقد تضمن دراسة حالة مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية وذلك قصد إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي، وقد تم استخدام الأدوات التالية لجمع المعلومات الضرورية وهي:
- المسح المكتبي بهدف التعرف على مختلف المراجع والكتب المتداولة لموضوع الدراسة، إضافة إلى القوانين والجرائد الرسمية، الكتب والبحوث والمجلات والملتقيات العلمية، المواقع الإلكترونية؛
 - الوثائق المقدمة من طرف المفتشية ذات صلة بموضوع الدراسة؛
 - الزيارات والملاحظات الميدانية؛ المقابلات الشخصية.

ر- صعوبات الدراسة:

- لقد مرت فترة الدراسة وإعداد هذه المذكرة بجملة من الصعوبات والعراقيل، تمثلت في:
- عدم الحصول على الوقت الكافي من طرف أعوان المفتشية نظرا لكبر حجم الأعمال التي يؤديها؛
 - بسبب أوضاع البلد لم نستطع الذهاب إلى مفتشية وإكمال بحثنا بوقت مناسب
 - صعوبة الحصول على الوثائق الداخلية بالمفتشية محل الدراسة.
 - نقص المراجع في التدقيق الجبائي

ز- تقسيم الدراسة:

تبعاً للأهداف المتوخاة من الدراسة، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، وبغية اختبار الفرضيات، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين إثنيين (02) تتقدمهم مقدمة عامة حول موضوع الدراسة.

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتدقيق المحاسبي والجبائي والدراسات السابقة، حيث يتضمن مبحثين (02) كما يلي:

المبحث الأول الذي تطرقنا من خلاله إلى عرض عام حول الإطار النظري للتدقيق المحاسبي والجبائي، وهذا من خلال المطلب الأول الذي تم من خلاله عرض مدخل عام حول التدقيق المحاسبي وأهمية هذا النوع من التدقيق لتصحيح تصريحات

أما المطلب الثاني يوضح التدقيق الجبائي وأهدافه، بالإضافة إلى الآليات المستخدمة في عملية التدقيق الجبائي التي تقوم بها الإدارة الضريبية؛

المطلب الثالث فقد تطرقنا من خلاله إلى عرض إلى مفاهيم عامة حول التصريحات الجبائية من خلال التطرق إلى تعريفها، أنواعها وأجالاتها.. إلخ، بالإضافة إلى التطرق لكيفية الرقابة على هذه التصريحات وتصحيحها في حالة وجود الأخطاء والانحرافات بها؛

أما المبحث الثاني تم من خلاله التطرق إلى عرض حول بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة وذلك من خلال عرض الدراسات باللغة العربية والدراسات باللغة الأجنبية ثم إجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الفصل الثاني يتناول الدراسة التطبيقية بمفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية وذلك من خلال عرض توضيحي للمفتشية محل الدراسة، والتطرق إلى الطرق والإجراءات التي تعتمد عليها في تدقيق وتصحيح تصريحات المكلفين بالضريبة، وفي الأخير نجد الخاتمة التي تضمنت تلخيص عام واختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرض النتائج المتوصل إليها، ليتم بعدها تقديم بعض الاقتراحات التي رأينا بأنها ضرورية بناءً على النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى آفاق البحث.

الفصل الأول:

الدراسات الأدبية والتطبيقية للتدقيق المحاسبي

والجبائي وتصريحات المكلفين

تمهيد:

إن النظام الضريبي الجزائري مبني أساسه على تصريحات المكلفين بالضريبة بهدف التأكد من صدقها ومصداقيتها ويعتبر التحقيق المحاسبي الجبايي أداة من أدوات الإدارة الجبايية التي تعتمد عليها في المحافظة على مصدر من مصادر تمويل الخزينة العامة للدولة لاعتبار عائدات الضرائب تساعد الدولة في تنفيذ مشاريعها وخططها المستقبلية وكذلك لتسيير قطاعاتها الحيوية الموجهة للخدمة المجتمع ، حيث ان اجراءات التحقيق المتبعة من طرف المصالح الجبايية لفحص الوضعيات المالية للمكلفين بناء على القوانين و اللوائح والتشريعات الضريبية قد ساعدت على كشف مختلف اعمال الغش و التحايل في الوضعيات الجبايية للمكلفين بالضريبة المتهربون من الوفاء بالتزاماتهم اتجاه المصالح الضريبية التابعين لها

وللقيام بهذه المهمة سخرت كذلك الإدارة الجبايية كل الوسائل الهيكلية والبشرية والقانونية لتفعيل هذه الآلية التي من شأنها تثري الحصيلة الضريبية وتحقق مبدأ المساواة بين المكلفين بالضريبة، كما يجب أن تتوفر في المدقق معرفة ضريبية عميقة ومهارات محاسبية عالية حتى يتمكن من القيام بعمله كما ينبغي .

وبتالي لدراسة التحقيق الجبايي المحاسبي و ابرازه كآلية لتصحيح تصريحات المكلفين بالضريبة قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية التدقيق المحاسبي والجبايي وتصريحات المكلفين المبحث الثاني تطرقنا الى الدراسات الأجنبية والمحلية التي عالجت مواضيع لها علاقة بموضوع الدراسة

المبحث الأول: التدقيق المحاسبي والتدقيق الجبائي.

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التدقيق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، و التأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أوائل لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، فكان لزام على الإدارة الجبائية إيجاد حلول لقضاء على هذه الظاهرة ولذلك انتهجت مجموعة من طرق والاساليب لحد منها مستندة في ذلك على مجموعة من القوانين والتشريعات التي منحها له القانون الجبائي لاسترجاع هذه الموارد المالية المستنزفة وهذا ما شجعنا للتمعن في هذه الظاهرة ودراستها

عندما نتحدث عن التحقيق المحاسبي بمنظوره العام نجد لأن له تقريبا نفس المحتوى ولكن عندما نتعمق فيه نجد يختلف على حسب الهيئة التي تقوم بالعملية إن كان من طرف إدارة الضرائب أو مدقق الحسابات

المطلب الأول: مدخل إلى التدقيق المحاسبي.

أولاً: تعريف التدقيق المحاسبي.

1 يعرف التدقيق المحاسبي بأنه اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب فني من طرف مهني، مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي محلل على نوعية ومصداقية القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة، على مدى احترام المؤسسة للمبادئ المحاسبية والتشريعات والقوانين المعول بها في التعبير عن الصورة الصادقة للموجودات والوضعية المالية للمؤسسة ونتائجها في نهاية الفترة.¹

2 التدقيق المحاسبي هو عملية الفحص المهني مستقل للقوائم والبيانات المالية المتعلقة بمؤسسة معينة وصولاً إلى تأكيد معقول لإبداء رأي فني مستقل ومحيد حول عدالة القوائم المالية في نهاية سنة مالية معينة.²

3 كما عرفه خالد أمين على أنه " فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة

1 - أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص10، بنصرف.

2 - إلهام بروبة، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 59.

القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة"¹

4 **التحقيق المحاسبي:** نصت المادة 20 من قانون الاجراءات الجبائية على انه يمكن لأعوان الادارة الجبائية اجراء التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها²

5 **ومنه فالتحقيق المحاسبي** ليس الغرض منه التحقيق الجبايي بل إدراك المكلف بالضريبة على مصادر الاخطاء التي وقع فيها وارتكبها من غير قصد وكيفية اطلاعه على مراحل الطعون اللازمة³

أما من وجهة نظرنا فإن **التحقيق المحاسبي** هو عملية فحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات الحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة، تهدف إلى تدقيق الحسابات بغرض الخروج برأي فني محايد على مدى مصداقية القوائم المالية وشكلها القانوني خلال فترة زمنية محددة

ثانيا: أهداف التدقيق المحاسبي.

ان الهدف الرئيسي من عملية التدقيق المحاسبي هو ابداء رأي الفني المحايد عما إذا كانت التقارير المالية تعبر بصورة صادقة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية عن تلك الفترة المدقق فيها، وهناك أهداف ثانوية منها التقليدي والحديث نتيجة التطور والانفتاح الاقتصادي⁴.

الأهداف التقليدية: يمكن إيجازها فيما يلي:

✓ ابداء رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية وكشف الأخطاء وأعمال الغش والتلاعبات؛

¹ - خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمان، الأردن، 1980، ص10.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الاجراءات الجبائية، المادة 20 من القانون رقم: 21-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2008_المتضمن للقانون المالية لسنة 2009، ص13.

³ - بن عمارة منصور، اجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص53.

⁴ - لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص46.

- ✓ التأكد من صحة العمليات المثبتة في الدفاتر والسجلات المحاسبية مع مفردات الأصول والالتزامات؛
- ✓ امداد ادارة المؤسسة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية، وبيان أوجه القصور فيه.

الأهداف الحديثة: يمكن ايجازها فيما يلي:

- ✓ مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة عملية التنفيذ والنتائج المحققة مع مقارنتها لما هو مخطط مسبقاً؛
- ✓ تحديد وتحليل الانحرافات لمعرفة أسبابها ومدى معالجتها كما يعمل على الحد من الإسراف؛
- ✓ تقييم كفاءة الأداء والكفاءة الانتاجية مع رفع مستوى فعالية المؤسسات.

أهمية التدقيق المحاسبي.

تكمن أهمية التدقيق من كونه وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة عدة فئات سواء كانت داخل أو خارج المنشأة وتربطهم علاقة بها، حيث تعتمد هذه الفئات على التقرير النهائي لعملية التدقيق في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية لها، ومن هذه الفئات ما يلي:

- (1) إدارة المشروع التي تعتمد اعتماداً كلياً على البيانات المحاسبية المدققة في عملية التخطيط ومراقبة الأداء وتقييمه¹
- (2) متجني المخاطرة وتضم هذه المجموعة المديرية والمستثمرين ورجال الأعمال، حيث يكون الفرد في هذه المجموعة مستعد لتحمل المخاطر في حالة أن تكلفة الاستثمار المبدئي أقل من القيم المتوقعة؛ الحصول عليها في المستقبل²

1-محمد الطاهر سالمي، أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرار، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015، ص8.

2 - صباح بن ناصر، دور التدقيق المحاسبي في تحسين قائمة الدخل، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص5

المطلب الثاني: مفاهيم حول التدقيق الجبايي وآلياته.

للتدقيق الجبايي بعض الخصوصيات والمميزات التي تتصف بها عن باقي أشكال الرقابة، وهنا سنتطرق إلى التدقيق الجبايي وآلياته.

أولاً: تعريف التدقيق الجبايي

1- يعرف التدقيق الجبايي على أنه فحص تصريحات وسجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الضريبية.¹

2- يعتبر التحقيق المحاسبي الجبايي كوسيلة ضبطية لكشف على مخالفات وتجاوزات في التصريحات الجبايية المقدمة وكذلك هو اختبار او فحص حساس هدفه التحقق من ان نشاط المؤسسة يترجم بصفة فعلية وصحيحة في الحسابات السنوية، اضافة الى احترام القواعد الجبايية²

3- اعتبرت الجمعية التقنية لتنظيم مكاتب المراجعة والاستشارة (ATIC) المراجعة الجبايية كمجموعة متنوعة من المراجعات العملية من خلال اقتراح التعريف التالي: " تتمثل المراجعة الجبايية في إبداء الرأي حول مجموعة المياكل الجبايية للوحدة وطريقة عملها. وبالتالي فجباية الوحدة بكل أشكالها هي هدف المراجعة الجبايية³

4- التدقيق الجبايية عبارة عن فحص انتقادي موجه للتحقق من أن نشاط المؤسسة معبر عنه بصدق في حسابات المؤسسة السنوية، مع مراعاة القواعد والمبادئ الضريبية⁴

1 - بوعلام ولهي، عائشة بن عثمان، فعالية التدقيق المحاسبي للأغراض الضريبية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2007 - 2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 01، العدد 01، جامعة المسيلة، 2016، ص 31.

² - J. F. Costa et A. Mikol، 'vingt ans d'audit' de la récusions des comptes aux activités، france، 1999، p107.

³ -Felli Mounira، 'L'audit Fiscal, Mémoire De (PGS) En Finances Publique، Institut Maghrébin D'économie Douanière Et Fiscal IEDF، Algérie، 2009-2011 p8.

⁴ Benadda.M. F، 'L'audit Fiscal Aspect Théorique Et Pratique، Mémoire De Troisième Cycle En Finances Publiques، Customs And Fiscal Maghreb Institut، 2004، p2.

5- عَرفَ - (P. Bougan et J.M. vallèe) التدقيق الجبايية على أنها " هي الفحص المحاسبي المطبق من طرف الإدارة الضريبية، وهي عبارة عن مراقبة احترام القوانين الجبايية¹

ثانيا: التحضير لعملية التحقيق المحاسبي الجبايي.

تعد المرحلة التحضيرية للتحقيق خطوة هامة ورئيسية للقيام بعملية فحص واختبار الملفات المراد البحث والتدقيق فيها وذلك اعتماد على مجموعة من المعايير الانتقائية المحددة من قبل الادارة المركزية واعداد برنامج التحقيق ومتابعته يكون طرف المديریات الجهوية والمصالح المركزية للمديرية العامة للضرائب.

1) سحب وفحص الملفات الجبايية: بعد ان يتأكد العون المحقق من توافر ادوات التحقيق التي يستخدمها في اداء مهمته (دليل المدقق في المحاسبة ، المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها : المبادئ المحاسبية ومبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات ومبدأ الافصاح، الفروض المحاسبية :استقلالية الوحدة الاقتصادية و فرض الاستمرارية وفرض الوحدة النقدية وفرض الاستحقاق) ، يقوم بسحب الملف الجبايي من مفتشية الضرائب التابع لها المكلف اقليميا وهذا لما يحتويه من وثائق وبيانات تتعلق بهوية المكلف وكل التصريحات الجبايية منها والمحاسبية وغيرها²

2)- اشعار المكلف بعملية التحقيق : يتم ارسال او تسليم الاشعار بالتحقيق³ مرفوق بميثاق حقوق و واجبات المكلف بالضريبة مع وصل استلام الى المكلف المعني مع منح له اجل (10)ايام بالنسبة للتحقيق المحاسبي و المصوب و (15) يوم بالنسبة للتحقيق المعمق في مجل الوضعية الشاملة ابتداء من تاريخ التسليم ، ويشمل الاشعار بالتحقيق على اسم او المقر الاجتماعي للمكلف بالضريبة المعني بعملية التحقيق ، توقيع الاعوان المحققين ،ورئيس فرق التحقيق ،مع ذكر اسمائهم والقابهم ورتبهم المهنية⁴ ، وكذا ساعة وتاريخ و مدة اجراء التحقيق حيث انه لا يمكن تحت طائلة بطلان الاجراء ان تستغرق مدة التحقيق في عين المكان فيما يخص الدفاتر والوثائق المحاسبية اكثر من 03 اشهر وهي مبينة في الجدول كالتالي :

¹ - بوعلام ولهي، المراجعة الجبايية كأحدى أدوات التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص157ص 2

² - طالبي محمد، الرقابة الجبايية في النظام الضريبي الجزائري الفترة 1995/1999، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006، ص 71.

³ - انضر للملحق رقم 01

⁴ - عباس عبد الرزاق، التحقيق والنزاع الضريبي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص 76.

الجدول رقم (1-1): آجال التحقيق الجبائي في عين المكان

نوع التحقيق	نوع النشاط الممارس	رقم الاعمال المحقق خلال سنة مالية	مدة التحقيق
التحقيق المصوب في المحاسبة	-----	-----	3 اشهر
التحقيق في المحاسبة	قطاع الخدمات	اقل من 1000000 دج	3 اشهر
		اقل من 5000000 دج	6 اشهر
		اقل من 2000000 دج	3 أشهر
		اقل من 10000000 دج	6 اشهر
	جميع الحالات الاخرى		9 اشهر
التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية	-----	-----	12 شهرا

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على المواد 5/20 و 20 مكرر4، 4/21 من قانون الاجراءات

الجبائية الى غاية قانون المالية لسنة 2013 ص 2014.

يحتوي الاشعار بالتحقيق على الوثائق الواجب الاطلاع فيها والضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف وكذلك له كل الحق في الاستعانة بوكيل او مستشار من اختياره للاطلاع على سير عملية التحقيق ومناقشة التعديلات والاقتراحات، وفي حالة استبدال المحققين، يجب اعلام المكلف بذلك، وفي حالة حدوث مراقبة مفاجئة ترمي الى المعاينة المادية للعناصر الطبيعية للاستغلال او التأكد من وجود الوثائق المحاسبية وحالتها، يسلم اشعار بالتحقيق عند بداية عملية المراقبة¹.

(3) ملء الاستمارات الخاصة بالتحقيق : يقوم المحقق استنادا على المعلومات الموجودة في الملف الجبائي للمكلف بملء جدول كشف المحاسبة وفقا لجدول حسابات النتائج الموجودة في التصاريح السنوي المقدم من طرف المكلف للإدارة الجبائية لأربع سنوات الماضية ، وتسمح هذه الاستمارة بتقدير تطور رقم الاعمال والاعباء والريح الصافي لكل سنة²، ويتم ملء جدول الحالة المقارنة للميزانيات والتي هي عبارة عن استمارة تسجل فيها

¹ - حميشي وسيلة، التدقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية، مذكرة ماستر في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة اقلي محمد او الحاج، البويرة،

2013، ص 86.

²-Guide de vérificateur de comptabilité، DGI، 2001، Alger، page 31.

مختلف الاصول والخصوم للسنوات الأربعة القيد التحقيق ، وكذلك حركة التغيرات الحاصلة في خصوم واصل المؤسسات ، خاصة فيما يتعلق بالاهتلاكات والمؤونات وحركة العقارات وكذلك فوائض القيمة المحققة 1.

ثالثا: التحضير لعملية التحقيق المحاسبي الجباي.

تبدأ عملية التحقيق مباشرة بعد انقضاء الآجال المحددة قانونا للتحضير وبوصول اول موعد تدخل مباشر بعين المكان يذهب المحقق للمباشرة مهامه داخل مقر المؤسسة، ليتم التحقق من محاسبة المكلف من حيث الشكل والمضمون.

1 - التحقق المحاسبي من حيث الشكل: حيث ان المحقق والتزاما بالقانون التجاري في مواده من 9 الى 12 عند قيامه المعاينة، يتأكد من مدى الوجود واحترام التقييد بالعناصر التالية:

- مسك السجلات التجارية: ممثلة في دفتر اليومية ودفتر الجرد وتكون هذه السجلات مؤشرة ومصادق عليها وممسوكة يوما بيوم بدون حشو او كتابات على الهامش.
- دقة ووفرة الوثائق المحاسبية: ضرورة توفير المكلف للوثائق والفواتير والوصلات والمستندات الثبوتية لمختلف العمليات التي قام بها، والتي تثبت صحة البيانات المحاسبية وصحة المجموع.

2-التحقيق المحاسبي من حيث المضمون: يسعى المحقق في إطار العمليات التحقيق الى التركيز على النقاط التي لها تأثير على تحديد النتيجة، ومن اهم هذه النقاط²:

- ✓ التسجيل المزدوج لفاتورة مشتريه واحدة
- ✓ تسجيلات ومشتريات وهمية بوجود فاتورة او عدم وجودها
- ✓ نسيان التسجيل المحاسبي لفواتير الشراء
- ✓ عدم تسجيل المبيعات من الفضلات والمهملات
- ✓ التأكد من الوجود المادي للتشبيات وهل هي مسجلة بتكلفة حقيقية ام لا.
- ✓ الحركة التي تعرضت لها التشبيات من شراء اعادة تقييم التأكد من وجود الوثائق الثبوتية لذلك
- ✓ فحص اهتلاكات التشبيات والتأكد من مطابقتها النسب وللقوانين المحاسبية والجباية.
- ✓ التأكد من موضوعية مختلف المؤونات التي تم تكوينها
- ✓ الزبائن والموردين عددهم، توزيعهم الجغرافي وطرق التسديد المتبعة معهم
- ✓ فحص جميع التكاليف والمصاريف المحتسبة والتأكد من موضعيتها ومقارنتها بالواقع

¹- عباس عبد الرزاق، التحقيق والنزاع الضريبي، ص33.

² - مراد كواشي وجمعة شرقي، مسار التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجباية، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 2، 2017، ص170.

✓ فحص جميع الإيرادات والتأكد من أنها سجلت بالمبالغ الحقيقية والبحث عن إيرادات التي تم نسيان تسجيلها عمدا أو سهوا.

رابعا: المرحلة الختامية لعملية التحقيق المحاسبي.

ان التدخل في عين المكان وبعد المتابعة والتأكد عن طريق التحقيق المحاسبي الجباي للدفاتر والوثائق المحاسبية من حيث الشكل والمضمون، تمكن المحقق من استخلاص نتيجة رفض او قبول المحاسبة¹، وفي كلتا الحالتين فانه ملزم بأرسال نسخة من هذه النتائج الى المكلف بالضريبة مبينا له في التجاوزات الضريبية في التقرير النهائي المحرر من طرف المحقق كخلاصة للعمل المنجز.

أ) تقييم محاسبة المكلف بالضريبة: تتم عملية تقييم محاسبة المكلف بقبولها او رفضها شكلا او مضمونا حسب القواعد القانونية المعمول بها وحسب حجم الضرر الذي الحق بامتيازات الخزينة العمومية²

1- قبول المحاسبة: تقبل محاسبة المكلف في حالة توصل المحقق بانها كاملة ومنظمة ومتسلسلة وصحيحة ومقنعة ومطابقة للنصوص المحاسبية ولمواد القانون التجاري (9،10،11)، فعليه ارسال الاشعار بالنتائج المتوصل اليها الى المكلف بالضريبة المحقق معه³.

وفي حالة قبول نسبي اي ان هناك ارتياب وهذا من خلال تسجيل بعض التجاوزات والانحرافات من قبل المكلف. وفي هذه الحالة يقوم المحقق باللجوء الى اجراءات التقييم الثنائي أي التحاور⁴

2- رفض المحاسبة: لا يتم رفض المحاسبة للمكلفة نتيجة التحقيق الا في الحالات التالية⁵:

- مسك الدفاتر المحاسبية غير مطابق لا حكام المواد 9 الى 11 من القانون التجاري
- المحاسبة لا تحتوي على اي قيمة مقنعة بسبب انعدام الوثائق الثبوتية.
- عندما تتضمن المحاسبة اخطاء او اغفلات او معلومات غير صحيحة خطيرة ومتكررة في عمليات المحاسبة.

¹ - سهام كردودي، الرقابة والجباية بين النظرية والتطبيق، دار المفيد للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص 85.

² - لباس قلاب ديبح، دور التدقيق الجباي في كبح ظاهرة التهرب الضريبي، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الازمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة عمار تليجي، الاغواط، 2013، ص 9.

³ - بن عمارة منصور، انواع الرقابة الجباية، مرجع سبق ذكره، ص 164.

⁴ - لباس قلاب ديبح، مرجع سبق ذكره، ص 9.

⁵ - عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 157.

3- اعادة تشكيل اساس فرض الضريبة: يمكن للإدارة الجبائية أن تلجأ إلى التحديد التلقائي لقواعد فرض الضريبة في الحالات التالية¹:

- رفض المكلف بالضريبة لعمليات المراقبة الجبائية، التحقيقات والمعاينة سواء من قبله أو من تدخل أو حضور أي شخص بأي طريقة كانت بحيث يتعذر على الأعوان القيام بمهامهم؛
 - عندما لا يصرح في الآجال المحددة قانونيا بالمداخيل (الربح الصناعي التجاري وغير التجاري) والتصريحات الخاصة بالضرائب على أرباح الشركات أو التصريحات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة المنصوص عليها في المواد 76 و 77 من (أ.ر.ر.ق) بعد على الأقل شهر من إعلامه من قبل المصالح الجبائية بتسوية وضعيته؛
 - لم تقدم الدفاتر الحسابية أو تم رفض هذه الأخيرة للأسباب محددة قانونا.
- ويتم التقييم التلقائي لأسس فرض الضريبة على المدين بها، دون المساس بالعقوبات الأخرى المنصوص عليها في نصوص أخرى، وذلك عندما تستحيل المراقبة أو التحقيق أو حق المعاينة بسبب فعله أو فعل الغير.
- ب) مرحلة نهاية التحقيق: بعد الانتهاء من عملية التحقيق لي أربع سنوات متقدمة من محاسبة المكلف يجب على الإدارة تبليغ المكلفين بنتائج التحقيق المتوصل إليها وذلك حتى في حالة عدم اجراء اعادة التقييم، كما يتعين على الإدارة الرد على ملاحظات المكلف².

1-التبليغ الاولي: يكون الإشعار بإعادة التقييم (الإشعار الأولي) مفصلا بقدر كاف ومعللا، كما يتعين ذكر أحكام المواد التي يؤسس عليها إعادة التقييم بطريقة تسمح للمكلف بالضريبة من إعادة تشكيل أسس فرض الضريبة وتقديم ملاحظاته أو اعلان قبوله لها وذلك في أجل أربعين (40) يوما سارية من تاريخ استلام بإعادة التقييم³، وعلى المحقق الالتزام بالرد على تساؤلات المكلف.

2- التبليغ النهائي: بعد نهاية التحقيق وابلغ المكلف بنتائج التحقيق وانتهاء الآجال القانونية لرد، هناك حالتين يمكن حدوثهم:

- ✓ المكلف لا يرد على التبليغ الاولي او يرد بعد الآجال القانونية المحددة وفي هذه الحالة الاسس تبقى على حالها والمحقق ليس معنيا بأعلام المكلف ، وذلك لاعتبارهم القبول الضمني من قبل المكلف .
- ✓ اما في حالة الرد للمكلف في الآجال القانونية وقيامه بتسجيل ملاحظاته الخاصة على نتائج التحقيق واعتراضه عليها مدعما ذلك ببيانات ووثائق وجهة رايه، فهنا بعد الدراسة المتأنية للرد والاطلاع على الوثائق

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلفين بالضرائب الخاضعين للرقابة، 2013، ص 09

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المادة 42 المعدلة بموجب المادتين 40 من ق.م لسنة 2007 14 من ق.م لسنة 2013 من قانون الاجراءات الجبائية، 2015، ص 21.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلفين بالضرائب الخاضعين للرقابة، 2013، ص 17.

يقرر المحقق قبولها أو رفضها، بما قد يوجب إعادة تصحيح بعض النقاط المثارة والمقنعة. أما في حالة عدم الرد على المكلف بالتسوية الجديدة فعليه اللجوء إلى المنازعات الجبائية قبل 4 أشهر من استلام الأشعار بالدفع¹.

ج) إقفال التحقيق:

إقفال التحقيق متعلق بتدوين كل عناصر الإخضاع وإعداد التقرير²، حيث يعتبر هذا الأخير آخر ما يقدمه المحقق متضمناً كل الوثائق المبررة في عملية التحقيق من أولها إلى ختامها مع النتائج المتوصل إليها مدعومة كل عملية بالتواريخ والادلة المقنعة، وتودع نسخة من تقرير إلى الملف الجبائي للمكلف، بينما ترسل نسخة أخرى إلى المديرية الجهوية للضرائب من أجل المتابعة والاحصاء

إصدار الجداول الإضافية: يقوم المحقق بإصدار جداول الإخضاع التي تتضمن كل الضرائب والرسوم المطلوب تسديدها³، عند نهاية عملية التحقيق المتعلقة .

في حالة القبول، تدرج الجداول للتحصيل ويتم خصم الحقوق التي ترتبت على المكلف نتيجة عملية التحقيق.

رابعاً: أهداف التدقيق الجبائي .

هناك عدة أهداف للتدقيق الجبائي من عدة نواحي مختلفة يمكن إيجازها على النحو التالي: ⁴

- ✓ التأكد والتحقق من مدى التزام المؤسسة من تطبيق القوانين الجبائية؛
- ✓ مراقبة شروط معالجة المشاكل ذات الطابع الجبائي بالنسبة للإجراءات سارية المفعول؛
- ✓ تقييم مدى قابلية المؤسسة لاستعمال الإمكانيات التي يتيحها لها المشرع الجبائي؛
- ✓ تقييم الخطر الجبائي الناتج عن التطبيق السيء للقواعد الجبائية؛
- ✓ تجنب العقوبات والزيادات الناتجة عن عدم التصريح أو التأخر فيه أو الانتقاص منه؛
- ✓ إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف ومن ثمة اتخاذ القرار الملائم؛
- ✓ توضيح أهمية الخطر الجبائي الناتج عن عدم الأمن الجبائي.

¹ - لباس قلاب دبيح، مرجع سبق ذكره، ص10.

² - سهام كردودي، مرجع سبق ذكره، ص92.

- سهام كردودي، مرجع سبق ذكره، ص 93.³

⁴ - بوعلام ولهي، عائشة بن عثمان، فعالية التدقيق المحاسبي للأغراض الضريبية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 31-32، بتصرف.

المطلب الثالث: تصريحات المكلفين بالضريبة

تملك الادارة الجبائية بمقتضى القانون سلطة مطلقة في اجراء الرقابة، والتي تتمثل على وجه الخصوص في حق اجراء التحقيق لتقويم وتصحيح الاخطاء المرتكبة بالاطلاع على كل المعلومات المقدمة للإدارة الجبائية

أولاً: مفهوم التصريحات الجبائية .

حسب القانون الجزائري للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بأنه تحرر كل التصريحات على المطبوعات التي تعدها الإدارة الجبائية، ويتعين على مفتش الضرائب تسليم وصل للمكلفين بالضريبة.¹

تمثل التصريحات الجبائية: تلك الوثائق القانونية التي تربط بين المكلف بالضريبة ومصالح الإدارة الجبائية لتسهيل عملية الاتصال بينهما، تحتوي هذه الوثائق على معلومات تعبر عن الذمة المالية وأرقام الأعمال المحققة من قبل المكلف، والتي تحدد أسس الأوعية الضريبية.²

إضافة الى الالتزامات المحاسبية فإنه على المؤسسة أن تحترم العديد من الالتزامات الجبائية التي تتعلق بجوانب مهمة كإيداع التصريحات وتسديد الضرائب والرسوم.

ثانياً: الالتزامات المتعلقة بإيداع التصريحات.

تتقيد المؤسسة بالتزامات تخص ايداع التصريحات وهذا على امتداد مدة ممارستها لنشاطها، فهناك التزامات عند بداية ممارسة النشاط والتزامات عند الانتهاء منه اضافة الى التزامات سنوية وأخرى شهرية وثلاثية.

أ- التصريح بالوجود: بموجب المادة³ 183 من قانون الضرائب المباشرة فانه على المؤسسة أن تقوم خلال 30 يوم الأولى لنشاطها بالتصريح بوجودها لدى إدارة الضرائب المختصة اقليمياً، ويمكن اعتبار التاريخ الذي قامت فيه

¹ - نص المادة 103 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، سنة 2019.

² - سمية قمشوش، المراجعة الجبائية كآلية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة بسكرة، العدد السادس، 2016.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، المادة 183 : معدلة بموجب المادة 14 من قانون مالية لسنة 2007، طبعة محدثة 2019، ص43.

المؤسسة بعمليات الشراء الأولى كتاريخ لبداية نشاطها، وفي حالة ما إذا كانت للمؤسسة فروعاً أو وحدات تابعة لها فإنها تدخل في التصريح العام.¹

ب- التصريحات السنوية: بموجب المادة² 18 من قانون الضرائب المباشرة فإنه يلزم المؤسسة بإيداع تصريح سنوي في المطبوعات المتوفرة على مستوى إدارة الضرائب على نحو يسمح لأعوان الضرائب بمعرفة الوضعية الجبائية لكل مكلف ولكل دورة نشاط منقضية، ويجب أن يصل هذا التصريح السنوي إلى إدارة الضرائب المختصة إقليمياً والمتواجدة في منطقة المقر الاجتماعي للمؤسسة قبل 30 أبريل من السنة التي تلي تاريخ إقفال الحسابات.³

يجب أن يتضمن التصريح السنوي ما يلي:

- ✓ المعلومات الخاصة بالمؤسسة (الاسم واللقب أو الاسم التجاري، تسمية النشاط، عنوان المقر الاجتماعي)
- ✓ رقم التسجيل في السجل التجاري
- ✓ رقم التعريف الاحصائي والجبايي ورقم المادة الخاضعة.
- ✓ أسماء وعناوين كل التقنيين المكلفين بمحاسبة المؤسسة ومراقبة نتائجها من محاسبين وخبراء محاسبين، مع الاشارة الى انتمائهم الى موظفي المؤسسة أم لا.
- ✓ مبلغ رقم الأعمال
- ✓ حسابات مستخرجة من العمليات المحاسبية للمؤسسة وخاصة ملخص لحسابات النتائج ونسخة من الميزانية وكشف عن المصاريف العامة حسب طبيعتها، الاهتلاكات والمؤونات المكونة.
- ✓ النتائج التي تسمح بتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة.
- ✓ الالتزام بإعادة الاستثمار إذا لزم الأمر.
- ✓ كشف حول المبالغ المدفوعة فيما يخص الرسم على النشاط المهني.
- ✓ كشف مفصل حول التسبيقات المدفوعة فيما يتعلق بالضريبة على ارباح الشركات.

¹ - أنضر للملحق رقم 02

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، المادة 18 : معدلة بموجب المادة 2 من ق م لسنة 2010، ص20.

³ - انضر للملحق رقم 03

كما أن التصريح السنوي يجب ان يحتوي على الوثائق والمعلومات التالية: السيارات السياحية المشكلة لأصول المؤسسة أو الداخلة في المصاريف، الأجور والمكافآت المدفوعة للغير، معلومات تخص الشركاء المساهمين (أسماء وألقاب وعناوين الشركاء أو أعضاء مجلس الإدارة، والمبالغ المدفوعة لكل منهم، نسخ من مداولات مجالس الإدارة)

ج- التصريحات الشهرية:

على المؤسسة القيام بإيداع تصريح وحيد لكل من الرسم على النشاط المهني، الضريبة على الدخل الاجمالي، الرسم على القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات كل على حدا، هذا التصريح يجب ان يتم ايداعه لدى إدارة الضرائب المختصة إقليميا خلال 20 يوم الأولى للشهر الذي يلي الشهر موضوع التصريح.¹

ملاحظة: يمكن للمؤسسة في حالات معينة تقدرها إدارة الضرائب أن تقوم بتصريح ثلاثي بدل من الشهري ويكون أجل ايداع هذا التصريح في 20 يوم الأولى للشهر الذي يلي الثلاثي موضوع التصريح.

د- التصريح بإيقاف النشاط:

في حالة إيقاف نشاط المؤسسة ككل أو جزء منها أو لنشاطها التجاري أو غير التجاري، فإنه يجب عليها أن تعلم مفتش الضرائب المختص إقليميا خلال 10 أيام، بالتاريخ الذي تم أو سيتم فيه إيقاف نشاط المؤسسة، بالإضافة إلى أسماء وعناوين المالكين الجدد إذا أمكن.²

¹ - أنضر للملحق رقم 04

² - انضر للملحق رقم 05

الشكل رقم (2.1): التصريح في حالة توقف النشاط



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، وزارة المالية، المديرية العامة

للضرائب، مديرية العلاقات العمومية كالاتصال، الجزائر، 2020، ص 86-88

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى بعض ما توصل إليه من باحثين سابقين في مجال دراستنا لما له علاقة بها، تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول تناول الدراسات السابقة المحلية، أما المطلب الثاني فتناول الدراسات الأجنبية، أما المطلب الثالث فتناول المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية.

الدراسة الأولى: يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يوره، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية 2015

نوع الدراسة: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، تخصص التسيير، جامعة بوبكر بلقايد - تلمسان،

اشكالية الدراسة: ما هو التدقيق الحسابات وما هي الخطوات اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق، وما هو الإطار

التنظيمي لعملية تدقيق الحسابات في الجزائر وموريتانيا؟

منهج الدراسة وادوات الدراسة: قد اعتمد الباحث في معالجة موضوع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على الجمع بين الدراسة النظرية والميدانية

أهداف الدراسة: هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى محاولة تشخيص الواقع النظري والعملية لمهنة تدقيق الحسابات ومعرفة المشاكل والمصاعب التي تواجه مهنة التدقيق في كل من الجزائر وموريتانيا.

نتائج الدراسة: أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسته للقوانين والأحكام التي تحكم تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر وموريتانيا وجد أن هذه المهنة لا ازلت تحتاج إلى المزيد من التطوير حتى يرقى أداؤها إلى المستوى اللائق بها، وبالتالي مواكبة التطورات والتحديات التي يواجهها البلدين، كما أن القوانين والتشريعات التي تنظم مهنة التدقيق لا تستجيب لمتطلبات الممارسة المهنية.

الدراسة الثانية: صباح بن ناصر، دور التدقيق المحاسبي في تحسين قائمة الدخل 2014.

نوع الدراسة: مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،

اشكالية الدراسة: إلى أي مدى يمكن أن يساهم التدقيق المحاسبي في تحسين جودة قائمة الدخل؟

منهج الدراسة وادوات الدراسة: اعتمد الباحث في معالجة موضوع الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في القسم النظري ومنهج دراسة الحالة دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات لثلاث سنوات متتالية باستخدام اداتي هما الوثائق والمقابلة.

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آراء محافظي الحسابات والمحللين الماليين حول دور التدقيق المحاسبي في تحسين قائمة الدخل، وتوضيح الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين الدخل، ومعرفة العلاقة التي تربط بين محللين القوائم المالية وبين المدقق الحسابات وتدقيقه في القوائم المالية.

نتائج الدراسة: أهم النتائج التي تم التوصل لها هي أن التدقيق يساعد في تحليل المعلومات واتخاذ القرارات واكتشاف المخالفات التي توجد بالقوائم المالية والتقارير عنها، كما توجد علاقة تكامل بين محلل القوائم المالية وبين المدقق الحسابات سواء كان خارجي أم داخلي، وفعالية التدقيق المحاسبي في اكتشاف أخطاء في القوائم المالية كما له دور هام في مصداقية المعلومات المالية في القوائم المالية.

الدراسة الثالثة: بوعكاز سميرة مساهمة فعالية التدقيق الجباي في الحد من التهرب الضريبي السنة الجامعية 2014 .

- نوع الدراسة: رسالة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة جامعة بسكرة.
- اشكالية الدراسة: الى اي مدى تساهم فعالية التدقيق الجباي في الحد من التهرب الضريبي؟
- منهج الدراسة وادوات الدراسة: تم اتباع المنهج التفسيري لقيام بهذه الدراسة حيث تم المزج بين المنهج الاستكشافي والاختباري في الجانب النظري لدراسة، اما في الجانب التطبيق فقد تم استخدام الاسلوب التحليلي مدعوم باستبيان وذلك لا جل اختبار فرضيات الدراسة والوصول الى نتائج التفسيرية لمشكلة المدروسة.
- أهداف الدراسة: كان الهدف من هذه الدراسة هو ابراز الدور الذي يلعبه التدقيق الجباي الجيد الذي هو عبارة عن التأكد من مدى صدق وصحة وجودة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين عن طريق الوثائق الثبوتية المبررة للمعلومات الظاهرة على هذه التصاريح.

ويعد التدقيق الجباي أيضا اجراء يتبعه النظام الجباي الجزائري لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، رغم كل الصعوبات والعراقيل التي تواجهها الادارة الجباية نتيجة الثغرات الموجودة في التشريع الجباي بقوانينه ولوائحه الغير مضبوطة، مستغلة في ذلك كل الامكانيات المادية والبشرية المتوفرة لديها من اجل كشف كل الثغرات والتجاوزات الموجودة في التصريحات الجباية للمكلفين.

■ **نتائج الدراسة :** يعتبر التدقيق الجيد والفعال يعتبر كأداة للحد من التهرب الضريبي واسترجاع مستحقات الخزينة العامة ، الا انه لم يحد من هذه الظاهرة نظرا لحاجة هذا القطاع الى الدعم الكبير ،لتحقيق النتائج المرجوة منه ،مستندا على كامل الوسائل المادية و الممثلة في اطارات ذات مؤهلات علمية جيدة ومدربة وذات خبرة بالإضافة الى اتصافه بالمرونة في تعاملاتها مع المكلفين بتوفير كامل المعلومات والتسهيلات والاستفسارات لهم حول وضعياتهم الجباية وكذا الحقوق الواجبات التي عليهم اتجاها المصالح الجباية التابعين لها والعقوبات والغرامات التي تنتج عن اي تأخر او تهرب بالإيفاء بالحقوق التي عليهم وكل ذلك يصب في زيادة الوعي لدى المكلفين ، كذلك تحتاج الادارة الجباية الى وسائل مادية كعصرنة هذا القطاع بدعمه بأجهزة الاعلام الالي لمساعدة في عملية التحقيقات بتسهيل واختصار الاعمال لهم وتوفير نتائج في اقل وقت، بالإضافة الى تشجيع المكلفين بمنحهم تحفيزات تحفزهم لتقديم تصاريح صادقة وذات جودة.

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية.

الدراسة الأولى: سليمان الدالي ورواد داؤود: دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي دراسة ميدانية في مديريات المال بمحافظة اللاذقية، سوريا، 2015

■ **نوع الدراسة:** مقال بمجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية السنة 2015.

■ **اشكالية الدراسة:** ماهية ممارسة اجراءات التدقيق الضريبي في سوريا؟، وما دور عملية التدقيق الضريبي بمختلف مراحلها في اكتشاف ظاهر التهرب الضريبي في سورية؟

■ **منهج الدراسة وادوات الدراسة:** اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي او منهج تحليل المحتوى لدراسة هذه ظاهرة التهرب الضريبي استنادا على ما تم تناوله في الدراسات السابقة وتم دعمه بدراسة تتمثل بتوزيع استبانة ومقابلات شخصية مع الاطراف الملزمة بتطبيق اجراءات التدقيق الضريبي.

■ **أهداف الدراسة:** هدفت هذه الدراسة الى التبين ان عملية التدقيق المعتمدة على قواعد العدالة والموضوعية والنزاهة، لها دور مهم في اكتشاف التهرب الضريبي الذي يشكل موضوعا مهما كونه يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل، حيث تشتد خطورته في البلدان التي تمثل فيها الضريبة اهم مورد للخزينة العامة للدولة.

ويعد التدقيق الضريبي لوضعيات المالية لمكلفين أحد الاساليب التي تتبعها الادارة السورية في التأكد من صحة البيانات والمعلومات الموجودة على تصرّيات المكلفين مع مقارنتها بالوثائق والمستندات والفواتير المبررة لها وجمع جميع الادلة والبراهين وفحص الانحرافات وتحديدّها والقيام بالإجراءات التصحيحية واصدار التقارير عن نتائج الفحص وتبيان دورها في الكشف عن اي تهرب ضريبي.

■ **نتائج الدراسة :** النتائج المتوصل لها من هذه الدراسة بان عملية التدقيق الضريبي يتم تخطيط لها من طرف الادارة الضريبية حيث تتم هذه العملية قبل البدء بعملية التدقيق وذلك ليتسنى لا دارة الجبائية كشف اي تلاعبات او تهرب من طرف المكلفين وان تدعيم مصداقية التدقيق الضريبي من خلال جمع عدد كافي من الادلة والقرائن يساعد مراقب الدخل في الكشف والحد من التهرب الضريبي، ورغم ذلك لاتزال تواجه صعوبات في تأدية هذه المهمة على اكمل وجه نظرا لضعف وقلة خبرة اطارات هذا القطاع وعدم حصولهم على التدريب المناسب، بالإضافة الى قصور في قيام بعض مراقبي الدخل بجمع وتقييم الادلة التي يحصلون عليها من اجراءات التدقيق. عدم فرض عقوبات على معدي ومقدمي القوائم المالية المتضمنة للأخطاء ودالك للإلزام المحاسبين على اعداد قوائم صحيحة تجنبا للعقوبات المفروضة.

الدراسة الثانية:

Agumas Mebratu Alamirew :INPACT OF TAX AUDIT ON IMPROVING TAX PAYERS COMPLIANCE: EMPERICAL EVIDENCE FROM ETHIPIAN REVENUE AUTHORITY AT FEDERAL LEVEL

■ **نوع الدراسة:** مقال بالمجلة الدولية للبحوث المحاسبة (IJAR)، كلية الاعمال والاقتصاد، جامعة بحر دار، أثيوبيا، العدد 12، السنة 2015.

■ **اشكالية الدراسة:** مآثر تدقيق حسابات الضرائب على تحسين الامتثال الضريبي في أثيوبيا؟

■ **منهج الدراسة:** تم اتباع المنهج التحليلي مدعوم باستبيان وذلك لا جل اختبار فرضيات الدراسة والوصول الى نتائج التفسيرية لمشكلة المدروسة.

■ **أهداف الدراسة:** كان الهدف من هذه الدراسة هو ابراز مدى مساهمة التدقيق الضريبي في تحسين ادارة الضرائب وذلك عن طريق زيادة امتثال دافعي الضرائب من دفع ضرائبهم، حيث انه يجب على ادارة الضرائب تطبيق برنامج التدقيق الضريبي، باتباع سبل حكيمة ومتناسكة في فحص ما اذا كان دافع الضرائب قد ابلغ عن مسؤوليته الضريبية بشكل صحيح واوفى بالتزاماته، وكذلك مدى مساهمته في اكتشاف الاختلافات ما بين تم الاعلان عليه من طرف دافع الضرائب وما هو مدون في الوثائق الثبوتية.

■ **نتائج الدراسة:** ان التدقيق الضريبي هو فحص مستقل لحسابات دافعي الضرائب دافع يمكن ان يلعب دورا رئيسيا

في تحسين اداة الضرائب على زيادة امتثال دافعي الضرائب، بالإضافة الى جمع ايرادات مباشرة من أنشطة التدقيق الضريبي، من خلال اكتشاف الاختلالات في التصريحات الضريبية، وان تطبيق نظام العقوبات المناسبة ونشر نتائج أنشطة التدقيق بصفة عامة او خاصة يساهم في كشف حالات الغش والتهرب. كما ان وجود برنامج منظم لتدقيق حسابات الضرائب، يمكن ان يقدم دعما قيما في جمع معلومات عن صحة النظام الضريبي ، وان ارتفاع عدد الملفات المدقق فيها من مصلحة الضرائب له دور في زيادة امتثال دافعي الضرائب، بالإضافة ان زيادة كفاءة ومؤهلات الموظفين تلعب دور في زيادة امتثال المكلفين.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

توجد هناك اوجه تشابه واختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات ودراستنا نوجزها لكم في النقاط التالية:

أولاً: المقارنة ما بين الدراسات المحلية والدراسة الحالية:

الجدول رقم (2-1): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية

الدراسة	اوجه التشابه	اوجه الاختلاف
يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة	تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة من حيث الهدف وهو التدقيق الحسابات والغش الضريبي وبتوقفها على فعالية الرقابة الجبائية او التحقيق الجبائي المحاسبي وكذلك المنهجية المتبعة في دراسة المشكلة البحثية وكذلك من ناحية المتغيرات.	اهتمت الدراسة الحالية بدراسة المراحل التي تمر بها الملفات الخاضعة لعملية التحقيق المحاسبي وكيفية سريانه وهيئة المخولة به واليات الموضوعة من طرف الادارة الجبائية لتصحيح تصريحات المكلفين مدعوم بدراسة ميدانية على مستوى مفتشية الضرائب ام الدراسة المقارنة فاكتفت بمحاولة تشخيص الواقع النظري والعملي لمهنة تدقيق الحسابات ومعرفة المشاكل والمصاعب التي تواجه مهنة التدقيق في كل من الجزائر وموريتانيا.
صباح بن ناصر	توافقت من حيث الهدف من هدف الدراسة وهو على المنهج الوصفي التحليلي في القسم النظري . بالإضافة على الاعتماد على دراسة ميدانية	اعتمدت الدراسة المقارنة على تقارير محافظ الحسابات لثلاث سنوات متتالية باستخدام اداتي هما الوثائق والمقابلة. العوائد المتحصل عليها ومكان اجراء الدراسة الميدانية اما الدراسة الحالية اهتمت

<p>بدراسة المراحل التي يمر بها الملف الخاضع لعملية التحقيق اي الاجراءات المتبعة اتناء عملية التحقيق ومكان اجراء الدراسة الميدانية اي مفتشية الضرائب</p>	<p>وكذلك من ناحية المتغيرات.</p>	
<p>اهتمت الدراسة الحالية بدراسة عينة لملفات مكلفين خاضعين لعملية التحقيق الجباي اما الدراسة المقارنة فقد اعتمدت على عينة من افراد مؤهلين لقيام بعملية التدقيق في المديرية وتم دعم الدراسة الميدانية باستبانة</p>	<p>توافقت من حيث الهدف الدراسة والمنهج المتبع في اجراء هذه الدراسة وكذلك من ناحية المتغيرات.</p>	<p>بوعكاز سميرة</p>

المصدر من اعداد الطالبين بناء على دراسة المقارنة

ثانيا: المقارنة ما بين الدراسات الاجنبية والدراسة الحالية :

الجدول رقم (3-1): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الاجنبية

الدراسة	اوجه التشابه	اوجه الاختلاف
<p>سليمان الدالي ورواد داوود</p>	<p>تشابهت الدراسة من حيث الهدف حيث كان الهدف من هذه الدراسة الى التبين ان عملية التدقيق المعتمدة على قواعد العدالة والموضوعية والنزاهة لها دور مهم في اكتشاف الأخطاء وتشابهت من حيث المنهج المتبع اي المنهج التحليلي الوصفي بالإضافة الى القيام بدراسة ميدانية.</p>	<p>اهتمت الدراسة الحالية بدراسة عينة لملفات مكلفين خاضعين لعملية التحقيق الجباي اما الدراسة المقارنة فقد اعتمدت على عينة من افراد مؤهلين المعنين بعملية التدقيق وجمع المعلومات كان عن طريق استبانة موزعة على الافراد القائمين بعملية التدقيق والعاملين في مكاتب المحاسبة والمدراء الماليين.</p>

<p>كان جمع المعلومات في الدراسة السابقة بناء على احصائيات مأخوذة من مصالح الضرائب والموظفين الذين يشتغلون بها في أثيوبيا مع الاعتماد على برنامج تحليل الاحصائي لتحليل هذه البيانات المجمعة وفي دراسة المتغير المستقل. اما الدراسة الحالية اعتمدت على دراسات ملفات لمجموعة من المكلفين الخاضعين لعملية التحقيق.</p>	<p>تشابهت الدراسة من حيث الهدف وهو أثر تدقيق حسابات الضرائب على تحسين الامتثال الضريبي ومن حيث المنهج المتبع اي المنهج التحليلي الوصفي</p>	<p>Agumas Mebratu Alamirew</p>
--	--	--

المصدر من اعداد الطالبين بناء على دراسة المقارنة

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل الأسس النظرية للموضوع حيث أوضحنا المفاهيم المرتبطة بالدراسة والمتمثلة في كل من التدقيق المحاسبي الجباي والتصريحات الجبائية، كما حاولنا تبيان العلاقة التي تربط بينهما.

كذلك تطرقنا إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، والذي تم من خلاله استعراض لأهم الدراسات والمتمثلة في الهدف من الدراسة، طريقة المعالجة، وكذا ذكر أهم النتائج التي تم التوصل إليها وفي نهاية كل دراسة تم إعطاء نقد، أو إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات فيما بينها مع دراستنا.

الفصل الثاني:

دراسة حالات تدقيق جبائي ومحاسبي على
مستوى مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري والذي تطرقنا فيه للتحقيق المحاسبي الجبائي كألية من الاليات التي تلجأ لها الادارة الجبائية لحد من ظاهرة الغش الضريبي والآثار الناجمة منها على الاقتصاد الوطني بالإضافة الى التطرق الى اهم المفاهيم المرتبطة بهما.

محاولة منا لإسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني قمنا بإجراء دراسة ميدانية على مستوى المديرية الولائية للضرائب بغرداية باعتبارها الهيئة الضريبية العليا على مستوى الولاية لنقف من خلالها على الواقع الفعلي لإجراءات التحقيق المحاسبي الجبائي الذي تخضع لها ملفات المكلفين الذين تبت لديهم عدم مصداقية التصريحات الجبائية المودعة من طرفهم لدى مصالح مفتشيات الضرائب او وجود محاولة غش او تهرب ضريبي. كما تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين استهللناه بتقديم لمديرية الضرائب لولاية غرداية ومختلف مصالحه ونشاطاتها مركزين فيه على مكتب الأبحاث والمراجعات لكونه حقل البحث في الدراسة الميدانية وبتالي تسليط الضوء لكل متطلبات البحث. اما المبحث الموالي تم تناول فيه جميع الاجراءات التي تمر بها الملفات الخاضعة لعملية التحقيق المحاسبي الجبائي على مستوى مكتب التحقيقات وذلك لاختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج المرجوة مع تقديم التوصيات المناسبة.

المبحث الأول: تقديم مصلحة مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية.

المطلب الأول: تعريف ومهام مصالح المفتشية أول نوفمبر بغرداية.

أولاً: تعريف بمفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية.

تم افتتاح مفتشية الضرائب أول نوفمبر 1992 حيث كانت تسمى قبل هذا التاريخ مفتشية الضرائب المباشرة ومفتشية التسجيل أما بعد انتعاش النشاط الاقتصادي داخل ولاية غرداية تم الفصل بين المفتشيتين حيث فتح مفتشية الضرائب المباشرة وأطلق عليها تسمية أول نوفمبر سنة 2002 وهي تضمن كل من حي الثنية المخزن وحي مليكة العليا والسفلى وكذا حي الحاج مسعود إضافة إلى حي بو هراوة وواد نشو

ثانياً: مهام مصالح مفتشية أول نوفمبر بغرداية.

1مصلحة جباية الأشخاص الطبيعيين: يحتوي على ملفات أشخاص طبيعيين سواء المنتمين إلى النظام جبائي حقيقي أو الخاضعين إلى النظام الجزائي أو نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة حيث هذا المكتب يقوم بالمراقبة. كما أن المصلحة تحتوي على مكتبين مهمين بالنسبة للمفتشية هما كتابي:

مكتب الرقابة: وهو خاص بالإجراءات الرقابة الشكلية والرقابة على أساس الوثائق

الرقابة الشكلية: وهي تشمل جميع ملفات المكلفين سواء خاضعين لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة أو النظام الحقيقي

الرقابة على أساس الوثائق: وهذا النوع خاص فقط على ملفات المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي

2مصلحة الجباية العقارية: هذا المكتب تحرر فيه الجداول الناتجة عن عقود الكراء المتواجدة في الحدود الإقليمية للمفتشية سواء عقود تجارية أو عقود ذات طابع سكني متعلقة بشخص طبيعي أو معنوي يضاف إلى هذه المهام الرسم على التظهير كما انه يقوم:

❖ بتحديد وعاء الضريبة بالنسبة لضريبة المهنة والغير مهنية

❖ كذا إصدار الضريبة في حال القيام بالتسوية

❖ القيام بالتسويات الأزمة عن الضريبة بفائض قيمة عن التنازل ISPVM

❖ القيام بتحديد وعاء الرسم على القيمة المضافة

3 مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة: هذا المكتب تحرر فيه الجداول الناتجة عن عقود الكراء المتواجدة في الحدود الإقليمية للمفتشية سواء عقود تجارية أو عقود ذات طابع سكني متعلقة بشخص طبيعي أو معنوي يضاف إلى هذه المهام الرسم على التطهير.

مكتب المنازعات: خاص بدراسة جميع شكايات الواردة للمفتشية وهي تتنوع حسب طبيعة الضريبة

✓ شكايات خاصة بالنظام الحقيقي

✓ شكايات خاضه بنظام الضريبة الجزافية الوحيدة

✓ شكايات خاصة بالإعفاء عن غرامات الوعاء

4- مكتب التدخلات: هو مكتب خاص بالتدخلات الميدانية لموظفي المفتشية، حيث يقوم موظفو مصلحة التدخلات بتحرير محاضر التدخلات في كل تدخل ميداني لكل شخص على حدي، وتحويل هذه المحاضر إلى مصالح مختصة لمعاينة محتوياتها من أجل التأكد من التصريحات التي يقدمها المكلفين

الجدول رقم (1-4): جدول تعداد المستخدمين

المجموع	عمل مهني من مستوى الأول	حارس	رئيس مفتشية ومصالحة	رئيس مصلحة	رئيس المفتشية	
1					1	مفتشية مركز
2			1	1		مفتش
4			2	2		مراقب
4			4			عون معاون
1			1			معاون تقني
2	1	1				أعوان متعاقدين
14	1	1	8	3	1	المجموع

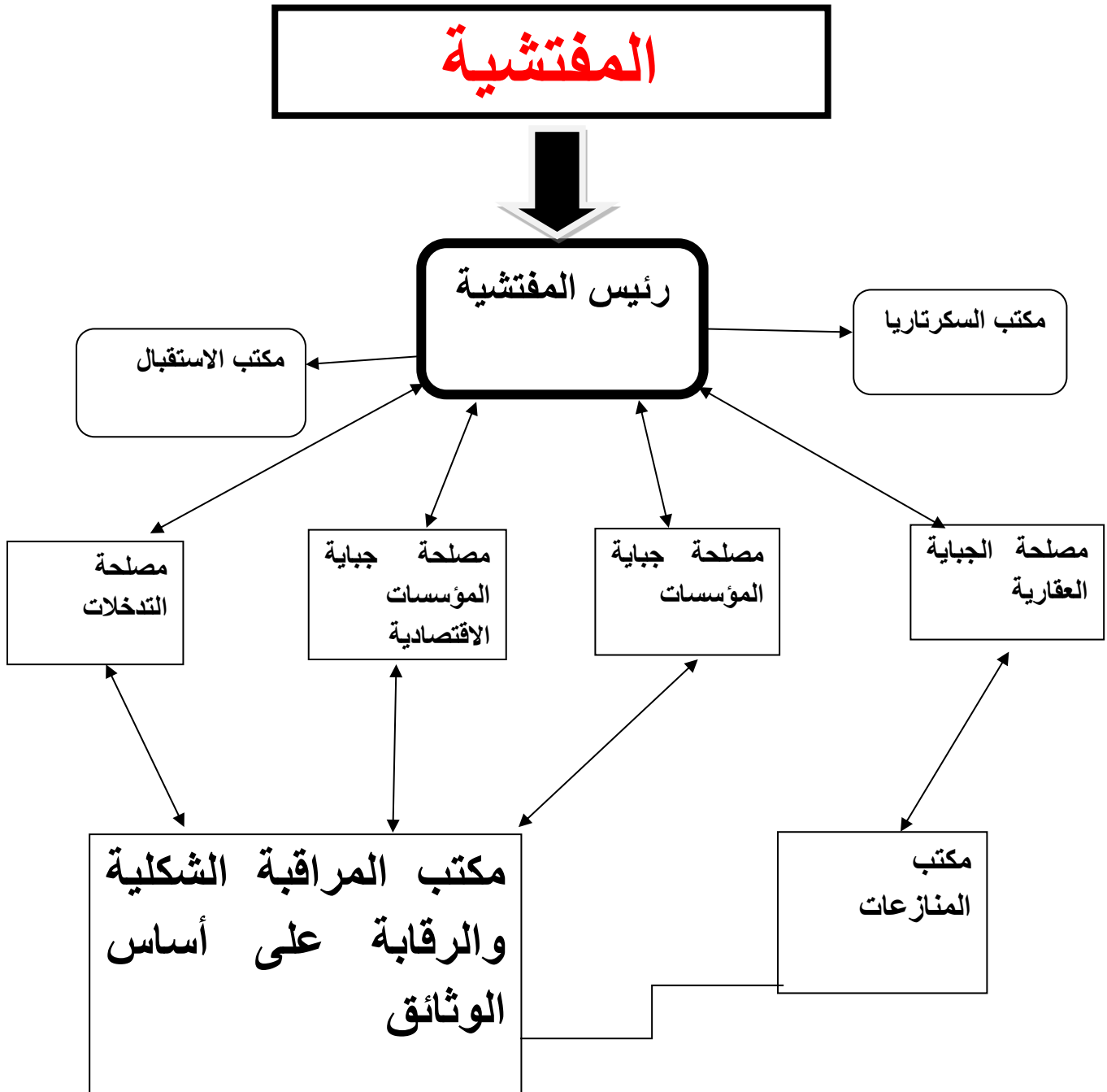
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من طرف مفتشية أول نوفمبر

المطلب الثاني: وظائف المفتشية والهيكل التنظيمي لها.

أولاً: وظائف مفتشية أول نوفمبر بغرداية.

❖ تقوم مفتشية الضرائب أول نوفمبر بالسهر على تقديم جميع التسهيلات للمكلفين التابعين اليها إقليمياً من خلال مدهم المعلومات الخاصة بواجباتهم الجبائية سواء كانت الشهرية أو السنوية وتزويدهم بالوثائق الجبائية التي يحتاجونها في التصريح برقم أعمالهم ومداخيلهم وإلى اطلاعهم على جميع التعديلات التي تطرأ على القوانين الجبائية سواء تعلقت بالنظام الجبائي الحقيقي أو نظام الضريبة الجزافية

الشكل رقم (1-1): الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من طرف مفتشية أول نوفمبر بغرداية.

المبحث الثاني: دراسات حالات تدقيق جبائي ومحاسبي.

في ما سيأتي سنتناول دراسة حالات ميدانية لطرق التحقيق الجبائي المطبقة على مستوى مفتشية الضرائب أول نوفمبر (التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب في المحاسبة، التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة)

المطلب الاول: دراسة الحالة التطبيقية الأولى

قبل الخوض في اجراءات هذا التحقيق، لابد من الاشارة والتعريف بطبيعة ونوع ونشاط المكلف الذي خضع لهذا التحقيق المحاسبي، والاسباب والدواعي التي استدعت اخضاعه لمثل هذا التحقق.

الفرع الاول: المرحلة التحضيرية

في إطار برنامج التحقيق الجبائي المحاسبي لسنة 2019 تم إدراج ملف هذه الشركة في قائمة الملفات التي يتم فيه التحقيق في إطار التحقيق الجبائي المحاسبي.

اولا: تقديم المؤسسة المعنية بالتحقيق ووضعيتها الجبائية.

(1)- تقديم المؤسسة: تنشط في مجال الاشغال العمومية والبناء و الري،

(2)- الوضعية الجبائية للمؤسسة: المؤسسة تخضع الى كل من الرسم على النشاط المهني TAP و الرسم على القيم المضافة TVA والضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) الخاصة بالشركاء والضريبة على الدخل الاجمالي للرواتب والاجور (IRG/SALAIRES).

تم اقتراح المؤسسة للتحقيق وتسجيلها ضمن برنامج التحقيق لسنة 2019 واخضاعها للتحقيق للفترة الممتدة من 2015 الى 2018، نتيجة النتائج المتحصل عليها من المراقبة على الوثائق التي خضعت لها المؤسسة واكتشاف العديد من التجاوزات والاطفاء و اتار لعملية التهرب الضريبي بعد مقارنة التصريجات الجبائية مع الوثائق المثبتة للعمليات المالية والمحاسبية المبينة على القوائم المالية لهذه المؤسسة بتاريخ 2019/04/01

ثانيا: الاجراءات الاولى (المرحلة التحضيرية)

1- اشعار بالتحقيق : تم إرسال إشعار التحقيق مرفق بميثاق حقوق وواجبات المؤسسة المعنية بالتحقيق إلى مسير الشركة حول إخضاع ملف الشركة إلى التحقيق الجبائي المحاسبي بتاريخ 12/04/2019 وتم منحه مدة

عشرة ايام لإحضار جميع الوثائق المحاسبية للسنوات محل التحقيق ، وكما تضمن الاشعار امكانية استعانة المؤسسة بمستشار من اختيارها ،اسماء المحققين ، الفترة التي يتم فيها التحقيق (2018/2017/2016/2015) وطبيعة مختلف الضرائب والرسوم المعنية بموضوع التحقيق (الرسم على القيمة المضافة ،الرسم على النشاط المهني ،الضريبة على ارباح الشركات ،الضريبة على الدخل الاجمالي).

2- سحب الملف:

- المكلف استجاب لطلب الإدارة الجبائية وأحضر وثائقه المحاسبية ومنه تم سحب ملف الشركة من مفتشية أول نوفمبر بتاريخ 2019/04/09 وذلك بواسطة وثيقة التسليم الممضاة من طرف المحققين الجبائيين، ليتم بعدها الاحتفاظ بها لدى رئيس المفتشية حتى نهاية التحقيق.

- قام المحققين بتفحص ملف المؤسسة من وثائق ومختلف التصريحات التي تضمنها الملف الجبائي، معتمدين في ذلك على مواعيد اكتاب مختلف التصريحات الدوري المعنية بعملية التحقيق وخاصة منها الميزانية ولواحقها - نقل مباشر لحسابات اصول وخصوم الميزانية مع جدول حسابات النتائج للسنوات محل التحقيق على جدول مقارنة الميزانيات وكشف المحاسبة التي تعتبر استمارة خاصة بالإدارة الجبائية، وتسمح هذه الاستمارة بدراسة التغيرات الحاصلة في اصول وخصوم المؤسسة وخاصة فيما يتعلق بالاهتلاكات والمؤونات وحركة القروض وكذا امكانية ظهور او اختفاء حسابات في محاسبة المكلف.

3- اعداد كشوف المالية لمقارنة الميزانيات والنتائج :

- اعداد كشوف المحاسبة وذلك عن طريق ملء استمارة وفق جدول الحسابات النتائج الموجود ضمن التصريح السنوي المقدم من المكلف للإدارة الجبائية لأربع السنوات محل التحقيق وتسمح هذه الاستمارة بتقدير تطور رقم الاعمال والاعباء والربح الصافي لكل سنة.

فحص وثيقة التصريحات الشهرية المملوءة من طرف المفتشية التي تعتبر وثيقة تلخيصيه للتصريحات المقدمة من طرف المكلف للأدارة المؤسسة بمقرها بالإضافة الى مجموعة المعلومات التي تم جمعها من خلال تدخله بعين المكان، شرع في عملية الفحص والتي تضمنت الدفاتر والسجلات والوثائق الممثلة من دفتر الجرد ودفتر اليومية والسجلات المحاسبية ومختلف الوثائق التبريرية.

الفرع الثاني: المرحلة الميدانية:

1-التحقيق في المحاسبة من حيث الشكل: تم استلام المحققين للدفاتر المحاسبية (دفتر اليومية، دفتر الجرد، الدفاتر المساعدة) المسلمة من طرف المكلف بعد المراقبة تم التأكد من انها مؤشرة ومختومة من طرف المحكمة وذلك وفق المواد 09،10،11 من القانون التجاري.

3- التحقيق من حيث المضمون: من خلال التحقيق في ملف المكلف وقيامه بمراجعة التصريحات التي ادلى بها هـد الاخير والقيام بأبحاث وجمع للمعلومات لكشف حقيقة النشاط الممارس بالإضافة الى فحص للدفاتر المحاسبية تم كشف عدة تجاوزات وتناقضات وتم التوصل الى النتائج التالية:

سنة 2015:

الجدول رقم (2-1): مصاريف من جدول حسابات النتائج

رقم الأعمال المحصل عن طريق كشوف المقبوضات	394.171.261 دج
رقم الأعمال المصرح به عبر G50	278.023.638 دج
أشغال من الباطن	110.740.000 دج
استهلاكات أخرى	1.123.661 دج
مصاريف الكراء	91.555.004 دج
مصاريف التأمين	3.208.641 دج
مصاريف المستخدمين	13.606.961 دج
ضرائب ورسوم مسترجعة	6.120.872 دج
إهتلاكات	14.513.961 دج
مشتريات 2015	213.460.700 دج
النتيجة المحاسبية	15.8883.220 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

معلومات خارجية:

بعد عملية الرقابة على الفواتير وقائمة الفواتير تبين وجود مبالغ مدرجة في القائمة دون فواتير على التوالي:

فاتورة رقم 2015/17 بمبلغ 1.155.000 دج خارج الرسم.

فاتورة رقم 2015/22 بمبلغ 959.000 دج خارج الرسم.

تم معالجتها كالتالي:

الجدول رقم (2-2): فواتير غير مبررة بالوثائق

رقم الفاتورة	تاريخ	المورد	المبلغ خارج الرسم	مبلغ الرسم TVA
2015/17	2015/12/05	Edimco	1.155.000 دج	196.350 دج
2015/22	2015/12/23	Edimco	959.000 دج	163.030 دج
المجموع			2.114.000 دج	359.380 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

○ مجموع هذه الفواتير 2.114.000 دج ستعتبر مبيعات على حالها غير مصرحة بتطبيق هامش 25%

لتصبح الزيادة في رقم الاعمال كالآتي:

$$2.642.500 = 1.25 \times 2.114.000 \text{ دج}$$

○ تم اعتماد 20% كهامش صافي

2.642.500 دج خارج الرسم تعتبر كزيادة في رقم الأعمال مع تخفيض الاستهلاك من جدول حساب النتائج

○ تم العثور على فاتورة غير مدرجة

وجود فاتورة غير مدرجة في القائمة 425.000 دج خارج الرسم.

نعتبرها رقم أعمال

أولاً: نحسب هامش رقم الأعمال وذلك ب: $1 - \frac{\text{إستهلاكات}}{\text{رقم الأعمال}}$

$$1 - \frac{155.041.979}{234.209.948} \approx 0.33 \%$$

ثانياً: حساب رقم الأعمال المخفي: رقم الأعمال المصرح به \times معدل الإخفاء

$$425.000 \times 33\% = 140.250 \text{ دج}$$

رقم الأعمال المصرح به = رقم الأعمال المصرح به + رقم الأعمال المخفي

$$425.000 + 140.250 = 565.250 \text{ دج}$$

تمت عملية التحقيق في رقم الأعمال وفق المادتين 18 و 19 من قانون الإجراءات الجبائية

الجدول رقم (2-3): جدول تسوية الرسم على النشاط المهني

رقم الأعمال	565.250 دج
معدل الرسم على النشاط المهني (TAP)	2%
قيمة الرسم على النشاط المهني	11.305
العقوبة: تطبيق المعدل من جدول فرض العقوبة	10%
قيمة العقوبة	1.130 دج
المجموع	12.435 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

شرح العمليات بالجدول

الرسم على النشاط المهني (TAP): = رقم الأعمال المخفي \times معدل الرسم على النشاط المهني

$$TAP = 565.250 \times 2\% = 11.305 \text{ دج}$$

العقوبة: معدل العقوبة: 10% تم فرضها وفق الجدول المبين أسفله:

$$11.305 \times 10\% = 1.130 \text{ دج}$$

$$\text{المجموع} = \text{المبلغ} + \text{العقوبة} \quad 12.435 = 1.130 + 11.305$$

تمت التسوية بالنسبة TAP الرسم على النشاط المهني استنادا للمادة 222 من قانون الضرائب المباشرة
والرسوم المماثلة

الجدول رقم (2-4): جدول تسوية الرسم على القيمة المضافة

المبلغ	التعيين
565.250 دج	رقم الأعمال
17%	معدل الرسم على القيمة المضافة (TVA):
96.093	قيمة الرسم على القيمة المضافة
15%	العقوبة: تطبيق المعدل من جدول فرض العقوبة
14.714	قيمة العقوبة
110.507	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

شرح العمليات بالجدول

الرسم على القيمة المضافة (TVA) = رقم الأعمال المخفي \times معدل الرسم على القيمة المضافة

$$96.093 = 17\% \times 565.250 = \text{TVA}$$

العقوبة: المعدل المطبق: 15%

$$14.714 = 15\% \times 96.093 = \text{مبلغ العقوبة}$$

المجموع: الحقوق المخفية + العقوبة

$$110.507 = 14.714 + 96.093 = \text{مج}$$

إن تسوية الرسم على القيمة المضافة تمت وفق المواد 14 و 29 إلى 41 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة.

تمت التسوية بالنسبة TVA الرسم على القيمة المضافة استنادا للمادة 223 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة

تم فرض معدل العقوبة وفق الجدول وذلك طبقا للمادة 116 من قانون الرسوم على رقم الأعمال مصاريف الكراء تم تبريرها كليا

بالنسبة للضرائب والرسوم القابلة للخصم فقد تم عليها التدقيق كالاتي:

- ✓ تم تبرير مبلغ 104.500 دج كقسمة للسيارات سياحية ورفعية
 - ✓ مبلغ 4.234.399 دج كرسوم على نشاط المهني مسدد عبر G50 لسنة 2015 بالإضافة للرسم لنشاط المهني للتصريح التكميلي لسنة 2015 بمبلغ 171.091 دج
- قام بتبرير قيمة TAP وحق الطابع وقسمة السيارات

104.500 دج كقسمة السيارات

4.234.399 دج كرسوم على نشاط المهني

171.091 دج كرسوم للنشاط المهني للتصريح التكميلي

المجموع = 4.509.990 دج

ضرائب ورسوم مسترجعة (المفروض أنها تحتوي على عناصر وهي قيمة الرسم على النشاط المهني، حق الطابع، قسمة السيارات، قيمة الرسم على النشاط المهني التكميلية) مقدرة ب 6.120.872 دج

↩ 6.120.872 - 4.509.990 = 1.610.882 دج

الجدول رقم (2-5): تصحيح رقم الأعمال

رقم الأعمال المحصل عبر المقبوضات CABR	394.171.261 دج
رقم الأعمال المصرح عبر CAG50	287.023.638 دج
رقم الأعمال المخفي	116.147.623 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية
يجب أن نجد رقم الأعمال المفوتر (رقم الأعمال المدرج في جدول حسابات النتائج) يجب ان يكون مساوي لرقم الأعمال المصرح به في G50

رقم الأعمال المصرح عبر CAG50 = رقم الأعمال المحصل عبر المقبوضات CABR

$$116.147.623 \text{ دج} = 287.023.638 - 394.171.261 \text{ دج}$$

الجدول رقم (2-6): التسوية للرسم على النشاط المهني

رقم الأعمال المخفي	116.147.623 دج
معدل الرسم على النشاط المهني (TAP)	2%
قيمة الرسم على النشاط المهني (TAP)	2.322.952
العقوبة: تطبيق المعدل الأقصى	25%
قيمة العقوبة	580.738
المجموع	2.903.690

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

شرح العمليات بالجدول

الرسم على النشاط المهني (TAP) = رقم الأعمال المخفي × معدل الرسم على النشاط المهني

$$TAP = 116.147.623 \times 2\% = 2.322.952 \text{ دج}$$

العقوبة: معدل العقوبة: 25%

$$580.738 \text{ دج} = 11.305 \times 25\%$$

المجموع = المبلغ + العقوبة

$$2.903.690 = 580.738 + 2.322.952 \text{ دج}$$

الجدول رقم (2-7): التسوية للرسم على القيمة المضاف

الفارق DIFF	116.147.623 دج
معدل الرسم على القيمة المضافة (TVA)	17%
قيمة الرسم على القيمة المضافة	19.745.096 دج
العقوبة: يطبق المعدل الأقصى	25 %
قيمة العقوبة	4.936.274 دج
المجموع	24.681.370 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبايية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية
شرح العمليات بالجدول :

الرسم على القيمة المضافة (TVA) = رقم الأعمال المخفي × معدل الرسم على القيمة المضافة

$$19.745.096 \text{ دج} = TVA = 17\% \times 116.147.623$$

العقوبة: المعدل المطبق: 25 %

$$4.936.274 \text{ دج} = 25\% \times 270.912 = \text{مبلغ العقوبة}$$

المجموع: الحقوق المخفية + العقوبة

$$24.681.370 \text{ دج} = 4.936.274 + 19.745.096 = \text{مج}$$

إن تسوية الرسم على القيمة المضافة تمت وفق المواد 14 و 29 إلى 41 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم
المماثلة.

تمت التسوية بالنسبة TVA الرسم على القيمة المضافة استنادا للمادة 223 من قانون الضرائب م م.

تم فرض معدل العقوبة وفق الجدول وذلك طبقا للمادة 116 من قانون الرسوم على رقم الأعمال

✓ أما بالنسبة لمصاريف مستخدمين تم تبرير ما يلي:

- مبلغ الاشتراك الخاص لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء بمبلغ 3.294.936 دج
- مبلغ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غير أجراء 1.266.393 دج
- أما الأجور الصافية فقد تم تبرير مبلغ 8.398.026 دج

↩ مجموع 12.958.815 دج

ما صرحه هو: 13.606.961 دج

الفارق: 648.146 دج يتم إدراجها في الربح

✓ مصاريف التأمين للمكلف تعاقد مع شركتين للتأمين:

مصاريف تأمين لشركة CGMP ← 2.602.501 دج

مصاريف تأمين لشركة CAA ← 605.838 دج

↩ مجموع 3.208.339 دج

ما صرحه هو: 3.208.641 دج

الفارق: 302 دج (يهمل)

✓ بالنسبة للاستهلاكات الأخرى بعد عملية التدقيق في الفواتير من ناحية القانونية والشكلية والجبائية تبين

أنها مطابقة لمبلغ مصرح به في جدول حسابات نتائج ومنه تعتبر هذه المصاريف مبررة كالآتي:

• مصاريف أخرى عملياتية فهي تتعلق بمصاريف بنزين ومازوت بعد الاطلاع على الفواتير

ووصلات التسديد تبين وجود مبالغ تتجاوز المبلغ الذي حدده القانون التجاري للتسديد عن

طريق الوصل عبر 10000 دج حيث كان مجموع الوصلات المرفوضة 608.540 دج

• بالنسبة للاستهلاكات المكلف لم يتم بإيداع قائمة المقتنى وكذا فواتير الشراء الخاصة بهذا العتاد

مما نجم عنه رفض هذا الاهتلاك المقدر ب 14.513.961 دج

↩ مصاريف عملياتية أخرى تتعلق بمصاريف بنزين ومازوت بعد اطلاع على الفواتير ووصلات التسديد

تبين وجود مبالغ تتجاوز المبلغ الذي حدده الوصل حيث كان مجموع وصلات المرفوضة 608.540 دج

يدرج في الربح

مبلغ الاهتلاك المقدر ب 14.513.961 دج مرفوض ويتم إدراجه في الربح.

الجدول رقم (2-8): جدول تصحيح نتيجة

2015	
15.883.220 دج	النتيجة المصروفة
	الزيادات
565.250 دج	✓ فاتورة غير مدرجة
1.610.882 دج	✓ حقوق الطابع والتسجيل
648.146 دج	✓ مصاريف المستخدمين
608.540 دج	✓ مصاريف عملياتية أخرى
14.513.961 دج	✓ مبلغ الاهتلاك
17.946.779 دج	إجمالي الزيادات
33.829.999 دج	النتيجة المصححة

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبايية

شرح العمليات بالجدول:

النتيجة المصححة = النتيجة المصروفة به + (الزيادات في رقم الأعمال + الاعباء المرفوضة)

$$33.829.999 \text{ دج} = 17.946.779 + 15.883.220 \text{ دج}$$

النتيجة المصححة = 33.829.999 دج

تم حساب النتيجة المصححة وفق المادة 141 و 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

الجدول رقم (2-9): الجدول تصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي.

المعدل	تحديد المبالغ بالخصر	البيان
0%	من 0 الى 120.000 دج	01
20%	من 120.001 إلى 360.000 دج	02
30%	من 360.001 إلى 1.440.000 دج	03
35%	1.440.000 دج فأكثر	04

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

نتحصل على

$$(33.829.999 - 1.440.000) \times 35\% + 48.000 + 32.400 =$$

$$\leftarrow 6.230.972 \text{ دج}$$

$$1.577.843 = 25\% \times 6.230.972 \text{ دج}$$

$$7.889.215 = 1.577.843 + 6.113.535 \text{ دج}$$

سنة 2016

الجدول رقم (2-10): عناصر من الميزانية وجدول حسابات النتائج

أصول غير جارية	209.429.643 دج
إهلاكات ومؤونات	11.098.745 دج
مصاريف أخرى عملياتية	103.975 دج
مصاريف خارج الدورة	2.044.159 دج
مشتريات	110.642.182 دج

مصاريـف أخرى	2.494.146 دج
مصاريـف مناولة	27.462.000 دج
مصاريـف كراء	32.066.000 دج
مصاريـف التأمين	1.760.153 دج
ضرائب ورسوم	4.393.815 دج
مصاريـف مستخدمين	15.205.302 دج
نتيجة	7.499.791 دج
رقم أعمال مفوتر	229.142.213 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية
معلومات خارجية:

مشتريات من خلال إجراء عملية المقاربة بين المشتريات والكشف البنكي وكذا يومية المشتريات تبين ما يلي:

- فاتورة رقم 201 مؤرخة في 2016/02/08 للمورد شركة أسمنت بمبلغ 1.444.440 دج
خارج الرسم

○ هذه الفاتورة رقم 201 ستعتبر مبيعات على حالها غير مصرحة بتطبيق هامش 25%
لتصبح الزيادة في رقم الاعمال كالآتي:

$$245.550 \times 1.25 = 306.937$$

- فاتورة رقم 02372/2015 مؤرخة 2015/12/31 للمورد *srl tb* بمبلغ 1.869.193 دج
خارج الرسم مدرجة مرتين في سنة 2015 في شهر ديسمبر وكذا في شهر أبريل 2016 في قائمة
الحسومات وللعلم أن التسديد كان في 2015.

○ نقوم باسترداد الخصم والتكلفة للفاتورة رقم 02372

(2) - فاتورة رقم 02372/2015 مؤرخة 2015/12/31 للمورد srl tb بمبلغ 1.869.193 دج خارج الرسم والرسم على القيمة المضافة بمبلغ: 130.843 دج، هذا الرسم لم يتم إعادة استرجاعه بعد فحص التصريحات G50 رغم استيفائها الشروط القانونية للخصم، هذا الرسم على القيمة المضافة سيتم استرجاعه مع تطبيق العقوبة ودالك طبقاً لأحكام المادة 29 والمادة 30 والمادة 116 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

- حساب الرسم على القيمة المضافة المسترجعة:

مبلغ الفاتورة: 1.869.193 دج

الرسم على القيمة المضافة

$$1.869.193 \times 17\% = 130.843 \text{ دج}$$

تم استرجاع الرسم على القيمة المضافة استناداً للمادة 37 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

مع تطبيق غرامة

$$130.843 \times 15\% = 19.626 \text{ دج}$$

الرسم على القيمة المضافة + الغرامة =

$$130.843 + 19.626 = 150.469 \text{ دج}$$

- رقم الأعمال في الميزانية 215.340.734 دج

- ورقم الأعمال المصرح به في G50 229.142.213 دج

- حساب الزبائن لسنة 2015/12/31 و 2016/12/31 بمبلغ 202.395.939 دج

○ يدرج الفرق في الربح الجبائي

الجدول رقم (2-11): تحديد الفرق في رقم الأعمال

2016	
229.142.213 دج	رقم الأعمال المصرح
215.340.734 دج	رقم الأعمال الفني الميزانية
13.801.479 دج	الفرق

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

شرح الجدول:

الفرق في رقم الأعمال = رقم الأعمال المصرح - رقم الأعمال الفني الميزانية

$$13.801.479 = 215.340.734 - 229.142.213$$

- مصاريف التأمين غير مبررة قدرت 1.037.751 دج

فاتورة مصاريف التأمين غير مبررة قدرت 1.037.751 دج خارج الرسم. فهي تعتبر تكاليف أو أعباء مرفوضة تدرج في الربح وهذا ما نصت عليه أحكام المادة 169 الفقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة.

- بالنسبة للضرائب والرسم الواجبة الخصم تبين وجود مبلغ:

• 266.714 دج متعلق ب *TAP* مقبوضات 2014 بمبلغ 20.803.670

دج

• 325.617 دج متعلق ب *TAP* مقبوضات سنة 2017،

- حساب الكشف البنكي الذي أظهر أن هذا المبلغ 21.707.839 دج لا يخص 2016.

○ مبالغ الرسم على النشاط المهني

$$\Leftarrow 592.331 = 266.714 + 325.617 \text{ دج}$$

- بعد الاطلاع على سجل الأجور وكذا التصريحات لدى صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الاجراء
والغير أجراء تبين ما يلي:

- تصريح الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء *CNAS* 3.240.774 دج
 - الأجور الصافية المدفوعة للعمال 8.407.406 دج
 - الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الاجر *cacobatph* 1.252.899 دج
 - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء *CASNOS* 648.000 دج
- الجدول رقم (2-12): جدول تحديد مصاريف المستخدمين

3.240.774	<i>CNAS</i>
8.407.406	<i>Salaire net</i>
1.252.899	<i>cacobatph</i>
648.000	<i>CASNOS</i>
13.549.079	← الإجمالي
15.205.302	تصريح مصاريف مستخدمين
1.656.222	الفرق

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

شرح الجدول:

مصاريف المستخدمين المصرحة - مصاريف المستخدمين = الإخفاء في مصاريف المستخدمين

$$1.656.222 = 13.549.079 - 15.205.302$$

• استهلاكات أخرى غير مبررة 728.000 دج

○ تضاف للربح

النتيجة المصححة = النتيجة المصرح بها + الاستردادات - التخفيضات

الجدول رقم (2-13): جدول تصحيح النتيجة

2016	
7.499.791 دج	النتيجة المصرحة
1.869.193 دج	الزيادات
1.656.222 دج	✓ فاتورة
13.801.479 دج	✓ مصاريف المستخدمين
1.037.751 دج	✓ فارق رقم الأعمال
592.331 دج	✓ مصاريف التأمين الغير مبررة
728.000 دج	✓ رسم على النشاط المهني للمقبوضات
	✓ استهلاكات أخرى غير مبررة
19.684.976 دج	إجمالي الزيادات
27.184.767 دج	النتيجة المصححة

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

النتيجة المصححة = النتيجة المصرح به + (الزيادات في رقم الأعمال + الاعباء المرفوضة)

$$27.184.767 \text{ دج} = 19.684.976 + 7.499.791 \text{ دج}$$

النتيجة المصححة = 27.184.767 دج

تم حساب النتيجة المصححة وفق المادة 141 و 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

الجدول رقم (2-14): جدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي

المعدل	تحديد المبالغ بالخصر	البيان
0%	من 0 الى 120.000 دج	01
20%	من 120.001 إلى 360.000	02
30%	من 360.001 إلى 1.440.000	03
35%	1.440.000 فأكثر	04

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

نتحصل على

$$(27.184.767 - 1.440.000) \times 35\% + 48.000 + 32.400 =$$

$$\hookrightarrow 9.091.068 \text{ دج}$$

$$2.272.767 = 25\% \times 9.091.068 \text{ دج}$$

$$11.363.835 = 2.272.767 + 9.091.068 \text{ دج}$$

سنة 2017:

الجدول رقم (2-15): جول عناصر من الميزانية وحسابات النتائج

حساب الموردين	413.943.943 دج
استهلاكات اخرى	1.947.358 دج
مصاريف المناولة	67.828.850 دج
مصاريف المستخدمين	12.264.520 دج
ضرائب ورسوم	3.139.617 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

الجدول رقم (2-16): رقم الأعمال المصرح في G50 لسنة 2017

الأشهر	المبالغ
فيفري	32.581.463 دج
أفريل	28.034.810 دج
جوان	45.958.025 دج
جويلية	54.000.482 دج
أوت	6.048.014 دج
سبتمبر	6.048.014 دج
الإجمالي	172.670.808 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

الجدول رقم (2-17): جدول تحديد الفارق في الرسم على القيمة المضافة

172.670.808 دج	↔ مجموع رقم الأعمال المصرح في G50
17%	معدل الرسم على القيمة المضافة (TVA):
29.354.037	17,0 X 172.670.808
19%	معدل الرسم على القيمة المضافة (TVA)
32.807.453	19,0 X 172.670.808
29.354.037	قيمة (TVA) بنسبة 17%
32.807.453	قيمة (TVA) بنسبة 19%
3.453.416	↔ الفرق
25%	نسبة الغرامة
863.354	قيمة الغرامة
4.316.770	↔ الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

ملاحظة: هذه المبالغ تم فوترتها وتحصيلها بنفس السنة بمعدل 17%

شرح الجدول:

قام المكلف بتطبيق معدل 17% في حساب الضريبة على القيمة المضافة برغم أنه يعلم أن تم تغيير هذه النسبة بدخول العام 2017 والتي أصبحت 19%

بموجب قانون المالية 2017، حيث كان معدلي هذا الرسم قبل هاته السنة 17% و7% على التوالي.

حددت المادة 23 من "قانون الرسوم على رقم الأعمال" قائمة المنتوجات والمواد والأشغال والعمليات والخدمات

الخاضعة للنسبة المخفضة 9%، والعمليات الخاضعة لنسبة 19%"

- بعد تدقيق المشتريات تبين ما يلي:

• فاتورة رقم 05/2017 للمورد د ف المؤرخة في 2017/04/05 بمبلغ 1.500.000 دج

خارج الرسم

• فاتورة رقم 2017-782 للمورد ف ق المؤرخة في 2017/08/01 بمبلغ 1.580.442

دج

• فاتورة رقم 2017-37 للمورد س ك المؤرخة في 2017/10/17 بمبلغ 1.068.421 دج

هذه الفواتير غير محددة طبيعة تسديدها

بموجب قانون المالية 2017، حيث كان معدلي هذا الرسم قبل هاته السنة 17% و7% على التوالي.

حددت المادة 23 من "قانون الرسوم على رقم الأعمال" قائمة المنتوجات والمواد والأشغال والعمليات

والخدمات الخاضعة للنسبة المخفضة 9%، والعمليات الخاضعة لنسبة 19%"

الجدول رقم (2-18): تسوية الرسم على قيمة مضافة للمشتريات

4.148.863 دج	↵ مجموع الفواتير
17%	معدل الرسم على القيمة المضافة (TVA)
705.306	قيمة الرسم على القيمة المضافة (TVA)
19%	معدل الرسم على القيمة المضافة (TVA)
788.283	قيمة الرسم على القيمة المضافة (TVA)
705.306	قيمة (TVA) بنسبة 17%
788.2833	قيمة (TVA) بنسبة 19%
82.977	↵ الفرق
15%	نسبة الغرامة
22.446	قيمة الغرامة
95.423	↵ الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

شرح الجدول:

قام المكلف بتطبيق معدل 17% في حساب الضريبة على القيمة المضافة برغم أنه يعلم أن تم تغيير هذه النسبة بدخول العام 2017 والتي أصبحت 19%

بموجب قانون المالية 2017، حيث كان معدلي هذا الرسم قبل هاته السنة 17% و7% على التوالي. حددت المادة 23 من "قانون الرسوم على رقم الأعمال" قائمة المنتوجات والمواد والأشغال والعمليات والخدمات الخاضعة للنسبة المخفضة 9%، والعمليات الخاضعة لنسبة 19%

- رقم الاعمال المفوتر 188.111.652 دج
 - قام المكلف بمنح أشغال مناولة بمبلغ 95.244.660 دج وأدرجها في جدول حساب النتائج
 - رقم الأعمال المحصل 194.159.675 دج
 - بالنسبة لقانون الصفقات 2017 يجب أن تكون نسبة أشغال من الباطن هي 40% من المشروع
- الجدول رقم (2-19): تسوية الفارق في مصاريف المناولة

100%	188.111.652
50.63%	95.244.660
نسترجع القيمة المضافة عن سقف نسبة أشغال من الباطن مقدرة ب 40%	
75.244.660	40% X 188.111.652
الفرق بين القيمتين	
95.244.660	قيمة أشغال من الباطن المستخدمة من طرق المكلف
75.244.660	القيمة الواجب استخدامها
20.000.000	↵ الفرق

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

- والرسم على النشاط المهني مخصوم من رقم الاعمال حسب جدول النتائج 3.139.617 دج

الجدول رقم (2-20): تحديد رسم النشاط المهني الغير مقبول

رقم الأعمال	194.159.675 دج
نسبة <i>TAP</i>	02%
قيمة <i>TAP</i>	3.883.193 دج
نسبة التخفيض	75%
قيمة <i>TAP</i> بعد التخفيض	2.912.395 دج
قيمة <i>TAP</i> مستعملة من قبل مكلف	3.139.617 دج
الفرق	227.222 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

- بالنسبة لمصاريف المستخدمين قدرت 12.264.520 دج
- المكلف لم يقيم بتسديد أي ضريبة على الأجور والرواتب الممنوحة للعمال تعطي لك المعلومات الآتية:
 - 50 عامل متساوية مدفوعة الاجر مبلغ أجر خام لكل واحد 25.000 دج
 - تمنح منحة المنطقة بمبلغ 700 دج

تحديد الأساس الخاضع

$$25000 - (25.000 \times 9\%) = 700$$

حسب جدول التصاعدي للأجور

$$2399 = 20\% \times (22.000 - 10.001)$$

$$959 = 40\% \times 2399$$

40% نسبة تخفيض

يتم تقريب هذه نتيجة لتحصل 1.000

$$1400 = 2399 - 1000$$

حساب الضريبة على الأجور لجميع العمال

$$1400 \times 50 = 70000$$

نقوم بتطبيق غرامة 25% لأنه تخرب كليا

$$70000 \times 25\% = 17.500$$

$$70000 + 17.500 = 87.500$$

سنة 2018 :

كشف البنكي 2018

مشتریات تبرير حسم TVA

الجدول رقم (2-21): عناصر من جدول حسابات النتائج

استهلاكات أخرى	1.106.288 دج
مصاريف مناولة	61.129.000 دج
مصاريف كراء	32.444.000 دج
مصاريف التأمين	2.081.742 دج
مصاريف المستخدمين	4.108.515 دج
ضرائب ورسوم	3.013.448 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

معالجة الفواتير الوهمية:

بعد الاطلاع على قوائم الحسم تبين وجود فواتير وهمية مدرجة

- فاتورة رقم 2018/65 للمورد ع ن بمبلغ 798.000 دج خارج الرسم
- فاتورة رقم 35 للمورد ك بمبلغ س بمبلغ 807.500 دج خارج الرسم
- فاتورة رقم 12 للمورد ك بمبلغ 1.766.050 خارج الرسم
- فاتورة رقم 20 للمورد ل بمبلغ 1.500.000 خارج الرسم

الجدول رقم (2-22): استرجاع قيمة الرسم على القيمة المضافة المخصومة

رقم الفاتورة	تاريخ	المورد	المبلغ خارج الرسم	مبلغ الرسم TVA
2018/65	2018/12/08	ك	798.000 دج	151.620 دج
2018/35	2018/12/25	س	807.500 دج	153.425 دج
2018/12	2018/12/06	ك	1.766.050 دج	335.549 دج
2018/20	2018/12/13	ل	1.500.000 دج	285.000 دج
المجموع			1.872.550 دج	925.784 دج
نسبة الغرامة			%25	
قيمة الغرامة			231.446 دج	
الاجمالي			1.157.230 دج	

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

- من خلال تفحص مبلغ الاستهلاكات أخرى تبين وجود استهلاكات خاصة بالمازوت والبنزين

استخدمها المكلف لصالح سيارته الشخصية 106.288 دج خارج الرسم

○ استهلاكات المازوت

$$106.288 \times 0.19 = 20.194$$

- بعد الاطلاع على الميزانية خاصة الملحق رقم 12 متضمن أسماء الأشخاص وشركات المناولة لم

نجد أي اسم في هذا الجدول

○ مصاريف المناولة تضاف لأنها وهمية 61.129.000 دج

- بالنسبة لمصاريف التأمين قام المكلف بإدراج فاتورة تأمين لسيارته الشخصية بمبلغ 281.542

دج

○ مصاريف التأمين تضاف للربح 281.542 دج

- بالنسبة لمصاريف المستخدمين مكلف قام بتبريرها كليا
 - أما بالنسبة للضرائب والرسوم قام المكلف بإدراج IRG لسنة 2018 لهذه المصاريف
 - رقم الأعمال المفوتر بمبلغ 154.563.449 دج
 - الربح الجبائي 2.530.000 دج
- نتحصل على:

$$(2.530.000 - 1.440.000) \times 35\% + 48.000 + 32.400 = 753.500$$

↩ تضاف للربح.

الجدول رقم (2-23): تصحيح النتيجة الجبائية

فاتورات	4.872.550
مازوت	106.288
مناولة	61.129.000
مصاريف التأمين	281.542
الضريبة على الدخل الإجمالي	753.500
↩ الإجمالي	67.142.880

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

نحسب قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي

$$(67.142.880 - 1.440.000) \times 35\% + 48.000 + 32.400 =$$

↩ 23.368.008 دج

$$23.368.008 \times 25\% = 5.842.002 \text{ دج}$$

$$23.368.008 + 5.842.002 = 29.210.010 \text{ دج}$$

التبليغ الأولي: تم إرسال وثيقة التسوية الأولية C4 الى مسير الشركة بتاريخ: 2019/09/02 حيث يمنح للمكلف أجل أربعين يوم للرد عن الضرائب التي تأسست في حقه وذلك طبقا للمادة 20 الفقرة 6 من قانون الإجراءات الجبائية.

وتتضمن وثيقة التسوية الأولية جميع الضرائب والرسوم التي تمت عليها عملية التسوية وبشكل مفصل وواضح حتى يتسنى للمكلف فهمها والرد عليها وفق الحق الذي اعطاه اياه المشرع الجبائي الجزائري.

إن عملية التسوية الجبائية تستند الى القوانين الجبائية المحددة لهذه العملية وهي كالآتي:

حيث تبدأ بالقوانين التي أوجبت الحق للإدارة الجبائية بإجراء عملية التحقيق وهي المواد 18 و19 و20 من قانون الإجراءات الجبائية.

في دراستنا لهذه الحالة تتعدد الضرائب والرسوم ومنه سنذكر طبيعة كل ضريبة أو رسم والمواد القانونية التي تنص على ذلك:

- بالنسبة للرسم على القيمة المضافة: المواد 14 و29 إلى 41 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.
- بالنسبة للرسم على النشاط المهني: المواد 217 و222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- بالنسبة للتكاليف الواجبة الخصم: المادة 169 و141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات: المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الخاصة.
- بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي / الاقتطاع من المصدر: المادة 104 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ملاحظة: يتم تطبيق القوانين حسب قانون المالية للسنة محل التحقيق.

المطلب الثاني: الحالة التطبيقية الثانية.

تبعاً للتحقيق المحاسبي والجبائي الذي خضعت له مؤسستكم "SARL B" المتمثل نشاطها في الاستيراد، الكائن مقرها بن جبلين بلغنم ولاية غرداية، للفترة غير المتقدمة الممتدة من 2014/01/01 إلى غاية 2017/12/31، والذي شمل جميع الدفاتر المحاسبية والوثائق الإثباتية وكذلك التصريحات الجبائية سمح لنا بمعاينة ما يلي:

سنة 2014:

- فاتورة التامين SAA رقم 0090320 لا علاقة لها بمؤسسة بوليلة بمبلغ 2.110 دج وسيتم إعادة إدماجها ضمن نتيجة الدورة.
- . فاتورتي مصاريف الكهرباء رقم 2991 ورقم 2992 بمبالغ 18.126 دج و 16.932 دج لا علاقة لهما بالمؤسسة وعليه سيتم إدراج مبلغ 35.058 دج ضمن نتيجة الدورة.
- . أربع (4) وصول دفع مصاريف مختلفة لا تحمل أي دلالة تثبت أنها تتعلق بمؤسسة بوليلة وعليه سيتم استرجاع قيمها الإجمالية 1.500 دج + 48.500 دج + 1.500 دج + 4.650 دج = 56.150 دج
- فاتورة نقل المشتريات رقم 25 المؤرخة في 2014/12/31 للمورد نقل البضائع شنوف بمبلغ 682.837 دج خارج الرسم ورسم القيمة المضافة 286.082 دج سددت عن طريق الصندوق ونظرًا لغياب وصل الدفع وتطبيقًا لأحكام المادة 30 من قانون الرسم على رقم الأعمال الذي تلغي الحق في استرجاع الرسم على المشتريات لفواتير تفوق مبلغها 100.000 دج المسددة نقدًا، سيتم إعادة استرجاع رسم القيمة المضافة على هذه المشتريات.
- الفاتورة رقم 15 بتاريخ 2014\07\06 مبلغها خارج الرسم 1.302.837 دج ورسم قيمتها المضافة 221.482 دج وبكامل الرسم 1.524.319 دج سددت عن طريق الصندوق وتم خصمها في تصريح شهر مارس ونظرًا لغياب وصل الدفع وتطبيقًا عليها أحكام المادة 30 من قانون الرسم على رقم الأعمال، سيتم إعادة استرجاع رسم القيمة المضافة على هذه المشتريات.
- الفاتورة رقم 186 بتاريخ 2014\12\30 مبلغها خارج الرسم 855.290 دج ورسم قيمتها المضافة 145.399 دج وبكامل الرسم 1.000.689 دج سددت عن طريق الصندوق وتم خصمها في تصريح شهر مارس ونظرًا لغياب وصل الدفع وتطبيقًا عليها

الفصل الثاني دراسة حالات تدقيق جبائي ومحاسبي على مستوى مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية

طبقا لأحكام المادة 30 من قانون الرسم على رقم الأعمال، سيتم إعادة استرجاع الرسم القيمة المضافة على هذه المشتريات.

الجدول رقم (2-24): تسوية الرسم المسترجع على المشتريات T/A

ر ف	تاريخ الفاتورة	مبلغ الفاتورة خ ر	القيمة المضافة	قيمة الفاتورة ك ر
25	2014/12/31	1.682.835 دج	286.082 دج	1.968.917 دج
15	2014\07\06	1.302.837 دج	221.482 دج	1.524.319 دج
186	2014\12\30	855.290 دج	145.399 دج	1.000.689 دج
	المجموع	3.840.958 دج	652,963 دج	3.493.927 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

سنة 2015:

- ملف الشراء رقم 2015\12 والمرفق رقم 2015/12 يحتويان على غرامة مالية جمركية بقيمة 50.000 دج لكل واحد منهم لا تدرج ضمن مصاريف الشراء السلعة إلا أنها سجلت كذلك في المحاسبة وعليه فهي أعباء سيتم إدراجها ضمن نتيجة الدورة
- هناك ثلاثة فواتير مشتريات باسم المورد شنوف تمت مخالصتهم نقدا في سنة 2015 وجزء إلى غاية 2017 ولم تقدم وصول دفعهم، تطبق عليهم أحكام المادة 30 من قانون الرسم على رقم الأعمال، سيتم استرجاع رسوم قيمهم المضافة.
- الجدول رقم (2-25): تسوية الرسم المسترجع على المشتريات T/A

ر ف	تاريخ الفاتورة	مبلغ الفاتورة خ ر	القيمة المضافة	قيمة الفاتورة ك ر
18	2015\07\02	1.541.418 دج	262.041 دج	1.803.460 دج
23	2015\10\31	1.741.860 دج	296.116 دج	2.037.977 دج
30	2015\11\18	841.418 دج	143.041 دج	989.460 دج
	المجموع	4.124.696 دج	701.198 دج	4.830.897 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

سنة 2016:

- ملفي الشراء المؤرخين على التوالي يحتويان على غرامتين ماليتين جمركية 2016\01\07 و 2016\04\19 بقيمة 50.000 دج لكل واحد منهم لا تندرج ضمن مصاريف الشراء السلع إلا أنها سجلت كمصاريف ضمن تكلفة الشراء للسلع في المحاسبة وعليه فهي أعباء سيتم إعادة إدراجها ضمن نتيجة الدورة.
- مبلغها خارج الرسم les Nouvelles revues Algerianness . الفاتورة رقم 29 باسم 205.000 دج وقيمة الرسم على قيمتها المضافة 34.850 دج وقيمتها بكامل الرسم 239.850 دج
- تمت مخالفتها عن طريق البنك 2016\06\12 الا أنها لا تعني المؤسسة (بوليلة) وهي خاصة بمؤسسة تسمى MODERN PVC وهذا ما يدعو إلى استرجاع الرسم على القيمة المضافة وإدماج مبلغ الفاتورة خارج الرسم ضمن نتيجة الدورة.
- الفاتورتين للمورد نجم الدين نقل عمومي غير موافقة لشروط صحة الفواتير شكلا وعليه سيتم إلغاؤهم واسترجاع القيمة المضافة وإعادة إدماج قيمة الفاتورة خارج الرسم ضمن نتيجة الدورة.

الجدول رقم (2-26): تسوية الرسم المسترجع على المشتريات T/A

رق	تاريخ الفاتورة	مبلغ الفاتورة خ ر	القيمة المضافة	المبالغ
14	2016\04\03	50.000 دج	8.500 دج	58.500 دج
16	2016\03\24	50.000 دج	8.500 دج	58.500 دج
29	2016\06\12	205.000 دج	34.850 دج	239.850 دج
	المجموع	305.000 دج	51.850 دج	356.850 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية

غرداية

سنة 2017:

- فحص المشتريات اظهر أن هناك أربع فواتير بسم المورد بو عالم عبد القادر نقل البضائع تمت محالستهم نقدا في سنة 2017، تفوق قيم كل واحدة منهم 100.000 دج مما يلزم تطبيق عليهم احكام المادة 30 من قانون الرسم على رقم الأعمال، سيتم استرجاع رسوم قيمهم المضافة.

الجدول رقم (2-27): تسوية الرسم المسترجع على المشتريات TVA/ACHAT

رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	مبلغ الفاتورة خ ر	القيمة المضافة	TIMBRE
04	2017\02\10	180.000 دج	34.200 دج	2.142 دج
12	2017\06\20	180.000 دج	34.200 دج	2.142 دج
22	2015\11\18	110.000 دج	20.900 دج	1.309 دج
32	2017\09\25	180.000 دج	34.200 دج	2.142 دج
المجموع		650.000 دج	123.500 دج	7.735 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

الجدول رقم (2-28): جدول تصحيح حسابات النتائج:

2017	2016	2015	2014	
/	6.521.872 دج	6.064.985 دج	5.438.914 دج	النتيجة المصرح بها
/	305.000 دج	100.000 دج	93.319 دج	اعباء ادماجها يعاد
/	6.828.872 دج	6.164.3985 دج	5.532.233 دج	النتيجة المصححة
/	305.000 دج	100.000 دج	93.319 دج	الفرق غير المصرح

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

شرح العمليات بالجدول:

النتيجة المصححة = النتيجة المصرح بها + الاستردادات - التخفيضات

لسنة 2014:

$$5.532.233 = 93.319 + 5.438.914 \quad \leftarrow$$

تم حساب النتيجة المصححة وفق المادة 141 و 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

الجدول رقم (2-29): مجموع الأعباء المدمجة

السنة	التعيين	المبلغ
2014	فاتورة التامين SAA رقم 0090320 لا علاقة لها بمؤسسة	2.110 دج
	فاتورتي مصاريف الكهرباء لا علاقة لهما بالمؤسسة	35.580 دج
	أربع وصول دفع مصاريف مختلفة لا تتعلق بالمؤسسة	56.150 دج
	المجموع	89.510
2015	غرامة مالية جمركية لملفين	100.000
	المجموع	100.000
2016	غرامتين ماليتين جمركية	100.000
	فاتورة لا تخص المؤسسة	205.000
	المجموع	305.00

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية

غرداية

شرح العمليات بالجدول:

✓ فاتورة التامين SAA رقم 0090320 لا علاقة لها بمؤسسة بوليلة بمبلغ 2.110 دج وسيتم اعادة إدماجها ضمن نتيجة الدورة. فهي تعتبر تكاليف أو أعباء مرفوضة تدرج في الربح وهذا ما نصت عليه أحكام المادة 169 الفقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

✓ . فاتورتي مصاريف الكهرباء رقم 2991 ورقم 2992 بمبالغ 18.126 دج و 16.932 دج لا علاقة لهما بالمؤسسة وعليه سيتم إدراج مبلغ 35.058 دج ضمن نتيجة الدورة. تعتبر تكاليف أو أعباء مرفوضة تدرج في الربح وهذا ما نصت عليه أحكام المادة 169 الفقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

✓ . أربع (4) وصول دفع مصاريف مختلفة لا تحمل أي دلالة تثبت أنها تتعلق بمؤسسة بوليلة وعليه سيتم استرجاع قيمها الإجمالية 1.500 دج + 48.500 دج + 1.500 دج + 4.650 دج = 56.150 دج، لذا يتم دمجها في حساب النتائج وذلك استنادا لأحكام المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

✓ ملف الشراء رقم 2015\12 والملف رقم 2015/12 يحتويان على غرامة مالية جمركية بقيمة 50.000 دج لكل واحد منهم لا تدرج ضمن مصاريف الشراء السلعة إلا أنها سجلت كذلك في المحاسبة وعليه فهي أعباء سيتم إدراجها ضمن نتيجة الدورة وهذا ما نصت عليه أحكام المادة 169 الفقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

✓ ملفي الشراء المؤرخين على التوالي يحتويان على غرامتين مائيتين جمركية 2016\01\07 و 2016\04\19 بقيمة 50.000 دج لكل واحد منهم لا تدرج ضمن مصاريف الشراء السلع إلا أنها سجلت كمصاريف ضمن تكلفة الشراء للسلع في المحاسبة وعليه فهي أعباء سيتم إعادة إدراجها ضمن نتيجة الدورة. وهذا ما نصت عليه أحكام المادة 169 الفقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

الجدول رقم (2-30): جدول الرسم على القيمة المضافة للمشتريات:

2017	2016	2015	2014	
دج 650.000	دج 305.000	دج 4.124.696	دج 3.840.958	مبلغ المشتريات
19%	17%	17%	17%	معدل الرسم على القيمة المضافة
دج 123.500	دج 51.850	دج 701.198	دج 652,963	الرسم على القيمة المضافة للمشتريات TVA/ACHAT
15%	15%	25%	25%	معدل العقوبة
دج 18.525	دج 7.777	دج 175.299	دج 163.240	مبلغ العقوبة
142.025	دج 59.627	دج 876.497	دج 816.203	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية
شرح العمليات بالجدول:

الرسم على القيمة المضافة (TVA) = مبلغ المشتريات × معدل الرسم على القيمة المضافة

$$TVA = 3.840.958 \times 17\% = 652,963 \text{ دج}$$

العقوبة: المعدل المطبق: 25%

$$\text{مبلغ العقوبة: } 652,963 \times 25\% = 163.240$$

المجموع: الحقوق المخفية + العقوبة

$$\text{مجموع} = 652,963 + 163.240 = 816.203 \text{ دج}$$

إن تسوية الرسم على القيمة المضافة تمت وفق المواد 14 و 29 إلى 41 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

تمت التسوية بالنسبة TVA الرسم على القيمة المضافة استنادا للمادة 223 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

تم فرض معدل العقوبة وفق الجدول ودالك طبقا للمادة 116 من قانون الرسوم على رقم الأعمال

الجدول رقم (2-31): جدول تسوية الضريبة على أرباح الشركات

التعيين السنوات	2014	2015	2016	2017
الفرق غير المصرح	93.319 دج	100.000 دج	305.000 دج	/
نسبة ضريبة على أرباح الشركات	26%	26%	26%	/
قيمة الضريبة على ارباح الشركات	21.463 دج	26.000 دج	79.300 دج	/
نسبة العقوبة	10%	10%	15%	/
قيمة عقوبة الوعاء	2.146 دج	2.600 دج	11.895 دج	/
إجمالي حقوق المستحقة	23.609 دج	28.600 دج	91.195	/

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية

حساب الضريبة على أرباح الشركات:

الزيادة في النتيجة الجبائية × معدل الضريبة على ارباح الشركات = الضريبة على ارباح الشركات

الفارق × 19% = الضريبة على ارباح الشركات

93.319 × 26% = 21.463 دج

العقوبة = 21.463 × 10%

المجموع: 21.463 + 240.763

المجموع: 23.609

تمت التسوية للضريبة على أرباح الشركات وفق أحكام المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم
المماثلة

الجدول رقم (2-32): جدول تسوية الضريبة على الدخل الإجمالي

التعيين	السنوات	2014	2015	2016	2017
الفرق غير المصرح		93.319 دج	100.000 دج	305.000 دج	/
قيمة الضريبة على ارباح الشركات		21.463 دج	26.000 دج	79.300 دج	/
القيمة الخاضعة لضريبة الدخل		71.856 دج	74.000 دج	225.700 دج	/
نسبة ضريبة الدخل على الأرباح		10%	10%	10%	/
ضريبة الدخل على الأرباح IRG/A		7.185 دج	7.400 دج	22.570 دج	/
نسبة العقوبة		10%	10%	10%	/
عقوبة الوعاء		718 دج	740 دج	2.257 دج	/
إجمالي المستحقات		7.903 دج	8.140 دج	24.827 دج	/

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الوثائق المحاسبية والجبائية المقدمة من مفتشية الضرائب أول نوفمبر لولاية غرداية
حساب الضريبة على الدخل الإجمالي:

الأساس الخاضع: الفارق في النتيجة - الضريبة على أرباح الشركات

$$71.856 = 21.463 - 93.319$$

الضريبة على الدخل الإجمالي: الاساس الخاضع ل IRG 10 %

$$7.185 = 10\% \times 71.856$$

$$718 = 10\% \times 7.185$$

$$7.903 = 718 + 7.185$$

تمت التسوية للضريبة على الدخل الإجمالي وفق أحكام المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

جدول مجمل الحقوق

مجموع الحقوق	1.693.130 دج
العقوبات	385.168 دج
المجموع العام	2.078.298 دج

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات الحالة التطبيقية.

تم إرسال وثيقة التسوية الأولية C4 الى مسير الشركة بتاريخ: 2016/09/02 حيث يمنح للمكلف أجل أربعين يوم للرد عن الضرائب التي تأسست في حقه وذلك طبقا للمادة 20 الفقرة 6 من قانون الإجراءات الجبائية.

وتتضمن وثيقة التسوية الأولية جميع الضرائب والرسوم التي تمت عليها عملية التسوية وبشكل مفصل وواضح حتى يتسنى للمكلف فهمها والرد عليها وفق الحق الذي اعطاه اياه المشرع الجبائي الجزائري.

إن عملية التسوية الجبائية تستند الى القوانين الجبائية المحددة لهذه العملية وهي كالآتي:

حيث تبدأ بالقوانين التي أوجبت الحق للإدارة الجبائية بإجراء عملية التحقيق وهي المواد 18 و19 و20 من قانون الإجراءات الجبائية.

كما يجب ذكر كل نوع من الضرائب التي تأسست وفق المواد القانونية التي تنص على ذلك في دراستنا لهذه الحالة تتعدد الضرائب والرسوم ومنه سنذكر طبيعة كل ضريبة أو رسم والمواد القانونية التي تنص على ذلك

بالنسبة للرسم على القيمة المضافة المواد 14 و29 إلى 41 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

بالنسبة للرسم على النشاط المهني 217 و222 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

المادة 169 و141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الخاصة بالتكاليف الواجبة الخصم.

المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الخاصة بمعدلات الضريبة على أرباح الشركات.

المادة 104 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي الاقطاع من المصدر.

المادة 33 من قانون الطابع الخاصة بالغش الضريبي.

ملاحظة: يتم تطبيق القوانين حسب قانون المالية للسنة محل التحقيق.

خلاصة :


تملك الإدارة الجبائية بمقتضى القانون سلطة المطلقة في إجراء الرقابة على تصريحات المكلفين بالضريبة كما تعد الرقابة بعين المكان أفضل طريقة يتم الاعتماد عليها لاكتشاف سلوكيات المكلف للتهرب من دفع الضريبة.

عملية الرقابة العامة تتم من خلال إجراءات فحص الملفات من حيث الشكل ومن حيث الوثائق، ومن خلال ذلك يقوم المراقب بالبحث إذا ما كانت هناك أخطاء أو لا، فإذا انعدمت الأخطاء يقوم المدقق بالتخلي عن الملف الجبائي، وإذا وجدت أخطاء جسيمة يقوم المراقب بعرض اقتراح ليبرمج الملف من أجل الرقابة الجبائية حيث تتم عملية التدقيق المحاسبي من خلال الإجراءات فحص محاسبة المكلف من حيث الشكل والمضمون، ومن خلال ذلك يقوم المراقب بإبداء أريه بالقبول أو الرفض حول مدى صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة وتطابقها مع ما تم الحصول عليه أثناء التدخل بعين المكان ثم يقوم بعد ذلك بتبليغ المكلف بنتائج التدقيق.

ترتكز الرقابة الجبائية على مجموعة من الإجراءات القانونية ولعملية تنظم تدخل مراقبي الإدارة الجبائية وتضمن

هذه الأخيرة حقوق المكلفين بالضريبة، ويؤدي مخالفتها وعدم الالتزام بها إلى بطلان عملية الرقابة الجبائية والنتائج

المتربة عنها



خاتمة

خاتمة:

تعرضت الدراسة في هذا البحث إلى أثر التدقيق المحاسبي والجبايي لتصحيح تصريحات المكلفين بالضريبة وبالتالي جودة المعلومات ومصداقيتها حيث ما تم عرضه في الفصل الأول يتمثل في مفهومي وآليات كل من التدقيق المحاسبي وتصريحات المكلفين بالضريبة

حيث اتضح أن الغاية في عملية التدقيق المحاسبي تساهم في تفعيل الرقابة الجبائية، وتمكين المدقق في البحث عن الإغفالات والتجاوزات المستعملة سواء بقصد أو دون قصد من طرف المكلفين بالضريبة، لتقودنا إلى معرفة مدى مصداقية التصريحات المكتتبه بهدف تصحيحها واعادة تقويمها لاسترجاع الحقوق المنتهكة من طرف المتهربين من الضريبة، ويعتبر التحقيق الجبايي المحاسبي احد اليات الفعالة التي يتركز عليها النظام الجبايي في الحد من استفحال ظاهرة الغش و التهرب الضريبي والحد من تناميها لذلك سخرت الإدارة الجبائية كل الوسائل القانونية والتنظيمية والبشرية المتاحة للهيئات المكلفة بالرقابة الجبائية وخاصة منها مصالح الأبحاث والمراجعات على المستوى المحلي والجهوي بهدف استرجاع حقوق الخزينة العمومية وبتالي ضمان المحافظة على استمرارية تدفق الموارد المالية العامة للخزينة العمومية التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي.

لقد تم استعراض موضوع هذه المذكرة في فصلين حيث حاولنا من خلالها اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي بالتطرق الى ثلاث حالات حسب طبيعة موضوع المذكرة، وذلك بغية الوصول الى الاجابة على الاشكالية الرئيسية التي تم طرحها.

أولاً- نتائج اختبار الفرضيات:

تم التأكد خلال دراستنا لنتائج الفرضيات وفق ما استنتجناه من الدراسة في جانبيها النظري والتطبيقي

مما يلي:

- يقصد بالتدقيق الجبايي والتدقيق المحاسبي عملية فحص وتقييم لمجموعة من المعلومات المتعلقة بعمليات المؤسسة المحاسبية والمالية، وعليه فإن الفرضية الأولى صحيحة.

- تتم عملية التدقيق الجبايي التي تقوم بها مفتشية الضرائب أول نوفمبر بغرداية من خلال الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق. وعليه فإن الفرضية الثانية صحيحة.

- تتمثل إجراءات تصحيح تصريحات المكلفين التابعين لمفتشية الضرائب وفق آليات وطرق التسوية التي اقراها
المشرع الجبائي في قانون الإجراءات الجبائية وعليه فإن الفرضية الثالثة صحيحة.

ثانيا- نتائج الدراسة:

- 1) تتم عملية الرقابة الجبائية على التصريحات بطرق قانونية تمثلت في الرقابة الشكلية، والرقابة على الوثائق إضافة إلى تحقيق في المحاسبة، والتدقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الهدف منها التقليل من التهرب الضريبي؛
- 2) ان التحقيق الجبائي المحاسبي لكي يكون ناجح يتطلب مؤشرات استراتيجية تتطور بشكل فعال مع وسائل المستخدمة، وذلك بغية العمل على تحسين مهمة عملية التحقيق من اجل الرفع من التحصيل الجبائي.
- 3) لا يمكن للتحقيق المحاسبي الجبائي تحقيق الاهداف المرجوة منه إلا بوجود تكامل بين المهارات والتقنيات والاساليب التي يستخدمها المحقق اثناء عملية التحقيق.
- 4) يجب على العون المدقق الاطلاع على الهوية الجبائية للمكلف قبل الخوض في عملية التدقيق المحاسبي بهدف رسم الخطط المتبعة وتحديد مختلف الضرائب والرسوم المناسبة لطبيعة النشاط الممارس والشكل القانوني للمكلف.
- 5) الحرص على تطبيق حق الاطلاع والمعاينة لمساعد الأعوان المدققين على كشف الأخطاء والتجاوزات التي ارتكبتها المكلفون بالضريبة عن قصد أو دون قصد.
- 6) إن زيادة الضغط الجبائي المتمثل في كثرة انواع الضرائب المفروضة على المكلفين يدفع بهم الى إتباع اساليب غير مشروعة في اداء واجباتهم الجبائية سواء بصفة كلية (العش) او جزئية (التهرب).

ثالثا- الاقتراحات:

اعتمادا على النتائج المتوصل اليها يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

- ✓ يجب تحديد سقف للملفات محل التحقيق وذلك بهدف تخفيف الضغط على المحققين حتى يتسنى لهم القيام بعملهم في هدوء وبكل دقة وشفافية.
- ✓ توفير الموارد المادية والأدوات المختلفة التي تساعد المدققين وتقلل من جهدهم وتزيد من تركيزهم.

- ✓ ضرورة تقسيم المحققين كل سنة حسب طبيعة كل نوع من انواع التحقيق وذلك بغية انجاز البرنامج المسطر في وقته المحدد.
- ✓ استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التدقيق واستعمالها في اختيار العينات.
- ✓ ضرورة انشاء شبكة معلوماتية بين المفتشيات والقباضات والمديرية، وذلك لتسهيل الحصول على جميع المعلومات على المكلفين محل التحقيق في أسرع وقت ممكن.
- ✓ ضرورة العمل على توفير الوسائل التكنولوجية للمحققين وذلك بغية الحصول على مردودية جبائية خالية من الاخطاء والتلاعبات والتي من شأنها اسقاط الدين الجبائي أمام الجهات القضائية
- ✓ يأخذ المحقق نسبة أرباح من خلال أداء عمله ليكون مبرر وحافز قوي وحتى يمنع التواطؤ

رابعا- آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجوانب الموضوع النظرية والميدانية قدر الإمكان، ومن أجل مواصلة البحث في مثل هاته المواضيع نقترح جملة من الآفاق المستقبلية التي قد تفتح مجالاً للبحث فيها، وأهمها:

- ✓ الجباية الالكترونية اداة لتبسيط الإجراءات الجبائية للمكلفين؛
- ✓ الادارة الجبائية ودورها كسلطة قانونية في تقويم سلوك المكلفين؛
- ✓ الامتيازات الجبائية ودورها في العمل على رفع الناتج المحلي الوطني؛
- ✓ النظام الجبائي كألية تحفيزية للتشجيع على الاستثمار؛
- ✓ النظام الجبائي اداة رئيسية لجلب الاستثمار الأجنبي؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا/المراجع باللغة العربية:

أ/ الكتب:

- (1) أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- (2) خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمان، الأردن، 1980.
- (3) بن عمارة منصور، اجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- (4) سهام كردودي، الرقابة والجبائية بين النظرية والتطبيق، دار المفيد للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2011.
- (5) عباس عبد الرزاق، التحقيق والنزاع الضريبي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012.

ب/ الرسائل والأطروحات:

- (1) إلهام بروبعة، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015،
- (2) لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.
- (3) محمد الطاهر سالمي، أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرار، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015.
- (4) صباح بن ناصر، دور التدقيق المحاسبي في تحسين قائمة الدخل، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
- (5) طالبي محمد، الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري الفترة 1995/1999، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006.
- (6) حميشي وسيلة، التدقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية، مذكرة ماستر في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة اكلي محند او الحاج، البويرة، 2013.

7) لباس قلاب دببج، دور التدقيق الجبائي في كبح ظاهرة التهرب الضريبي، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الازمات المالية والمشاكل المحاسبي المعاصرة للمؤسسات، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 2013.

ت/ المجالات:

1) بوعلام ولهي، عائشة بن عثمان، فعالية التدقيق المحاسبي للأغراض الضريبية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2007 – 2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 01، العدد 01، جامعة المسيلة، 2016.

2) مراد كواشي وجمعة شرفي، مسار التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 2، 2017.

ث/ القوانين والمراسيم:

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الاجراءات الجبائية، المادة 20 من القانون رقم 21-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2008_المتضمن للقانون المالية لسنة 2009، 2010، 2011.

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلفين بالضرائب الخاضعين للرقابة، 2013.

3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم: 07-364 المؤرخ في 28/12/2007.

4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم: 06-327، المؤرخ بتاريخ: 18/09/2006.

5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 17، المرسوم التنفيذي رقم: 06-327 المؤرخ بالتاريخ: 18 سبتمبر 2006.

6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18/09/2006، العدد 59 المؤرخة في 24/09/2006.

7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رسالة مديرية الضرائب، التلبس الجبائي: من اجل رقابة جبائية اكثر فعالة، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، عدد 68 السنة 2013.

- (8) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة المالية، المادة 42 المعدلة بموجب المادتين 40 من ق.م لسنة 2007 14 من ق.م لسنة 2013 من قانون الاجراءات الجبائية ، 2015 .
- (9) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب، **ميثاق المكلفين بالضرائب الخاضعين للرقابة، 2013.**
- (10) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون الاجراءات الجبائية، المادة 21 من القانون رقم :21-01 و20 المعدلة بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 2009، و34 من ق م لسنة 2012 ، و13 من ق م لسنة 2013 و24 من ق م لسنة 2016 ، 2016.
- (11) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الاجراءات الجبائية، المادة 20 مكرر والمعدلة بموجب المواد 37 من ق م لسنة 31، 2009 من ق م لسنة 2013 و23 من ق م لسنة 2016 .

ثانيا/ المراجع بالفرنسية:

- 1) J. F. Costa et A. Mikol ،vingt ans d’audit ،de la récusions des comptes aux activités ،France،1999 .
- 2) Felli Mounira ،L’audit Fiscal، Mémoire De (PGS) En Finances Publique، Institut Maghrébin D’économie Douanière Et Fiscal IEDF، Algérie، 2009–2011.
- 3) Benadda.M. F، L’audit Fiscal Aspect Théorique Et Pratique، Mémoire De Troisième Cycle En Finances Publiques، Customs And Fiscal Maghreb Institue، 2004، .
- 4) Guide de vérificateur de comptabilité ،DGI ،2001 ،Alger

ثالثا/ المواقع الإلكترونية:

موقع المديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz

الملاحق

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
Direction des Impôts de la Wilaya de BISKRA.
Sous Direction du Contrôle Fiscal

Avis de Vérification de Comptabilité

السيد :

.....

.....

.....

N.I.S | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

رقم /موض/مفراج/م ت ج/ ف ب / Le.....

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre مقر مؤسستكم.

***** le à (.....)..... على الساعة

Heures, à l'effet de vérifier au titre des exercices

L'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, الرسم على النشاط المهني - الرسم على القيمة المضافة - الضريبة على الدخل الاجمالي droit et taxes ci après désignés

- حقوق الطابع و كل الضرائب و الرسوم الاخرى

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du code des procédures fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44/1 du CPF à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

(1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, nous nous proposons de procéder dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du C.P.F).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable.

Veillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Le Chef de Brigade

Noms et Grades des
Vérificateurs

تاريخ الإستلام

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

تصريح بالوجود

المديرية العامة للضرائب

يكتبه المكلف بالضريبة الخاضع إلى :

مديرية الضرائب

(1) } - الضريبة على أرباح الشركات
- الضريبة على الدخل الإجمالي

ولاية

سلسلة G رقم 8 (2007) المطبوعة الرسمية الجزائر

الإسم واللقب أو التسمية :	
اسم الشهرة التجاري :	
عنوان المقر الإجتماعي :	
رقم السجل التجاري :	ح.ج. البريدي أو البنكي :
رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعتماد :	الهاتف :
رت. الاحصائي :	رت. الجبائي :
عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) :	
صفة المصرح : مالك - مستأجر - مسير حر - مسير أجير (1) :	
تاريخ بدء النشاط :	

الشكل القانوني للشركة

(ضع علامة في الخانة المناسبة)

<input type="checkbox"/> مؤسسة فردية.	<input type="checkbox"/> شركة تعاونية.
<input type="checkbox"/> شركة فعلية.	<input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية (شركة).
<input type="checkbox"/> شركة التضامن.	<input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية.
<input type="checkbox"/> شركة مدنية مهنية.	<input type="checkbox"/> شركة ذات الإقتصاد المختلط.
<input type="checkbox"/> جمعية بالمشاركة.	<input type="checkbox"/> وحدة اقتصادية محلية (ولائية أو بلدية).
<input type="checkbox"/> شركة ذات مسؤولية محدودة.	<input type="checkbox"/> أخرى :
<input type="checkbox"/> شركة المساهمة.	
<input type="checkbox"/> شركة أجنبية : أذكر الشكل القانوني :	
طبيعة النشاط الرئيسي :	
نشاطات ثانوية أخرى :	
عناوين المؤسسات الثانوية الأخرى :	
مكان مسك المحاسبة :	
إسم وعنوان المحاسب :	

(1) اشطب العلامات غير الملائمة

(2) بالنسبة للشركات الأجنبية تقدم نسخة طبق الأصل لعقد أو عقود الأشغال أو الدراسات.

يشهد بصحته من طرف المصرح الممضي أسفله الذي يعترف بإطلاعه على التزاماته الجبائية.

بـ في
الإعضاءيجب إيداع هذا التصريح في الأيام الثلاثين (30) الأولى
المرتبطة لتاريخ بدء النشاط. لدى فتحية الضرائب
الزمتة.

الملحق رقم 03

Droit de timbre sur état حق الطابع				
Code	Opérations Imposables العمليات الخاضعة للتسوية	Chiffre d'affaires Imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
E 2 E 00			%	0,00
			%	0,00
			%	0,00
4	TOTAL	0,00		0,00

Impôts et taxes non repris ci-dessus الضرائب والرسوم الغير واردة أعلاه				
Code	Opérations Imposables العمليات الخاضعة للتسوية	Chiffre d'affaires Imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
			%	0,00
			%	0,00
			%	0,00
5	TOTAL	0,00		0,00

RECAPITULATION (EN DA)		تليخيص بـ (دج)	Cadre réservé au contribuable إطار خاص بالمكلف بالتسوية	Cadre réservé à la recette des Impôts إطار خاص بقبضه الضرائب	Cadre réservé au service d'assiette إطار خاص بمصلحة الوعاء
1 – TAP.	C/500 026/A	0,00	يشهد بصحة و صدق محتوى هذا التصريح و تطابقه مع الوثائق المحاسبية. Certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables. A le Cachet, signature,	Reçu - ce jour, la présente déclaration enregistrée sous le numéro : payée - par chèque bancaire N° : du : tiré sur l'Agence : - par chèque postal N° : - en numéraire: prise en recette par quittance N° de ce jour. A le Le receveur des Impôts Cachet, signature,	Déclaration enregistrée le: Observations éventuelles :
2 – AP / IBS.	C/201 001/M1				
3.1 – IRG salaires.	C/201 001/100				
3.2 – IRG / Autres ret. sources.	C/201 001/101/A/B/C	0,00			
3.3 – IBS/ Ret. à la source.	C/201 001/M2 et 3	0,00			
– TIC.	C/201 003/303/A/B				
4 – Droits de timbre.	C/201 002/201	0,00			
5 – Autres.	C/.....	0,00			
6 – TVA.	C/500 020/A	0,00			
MONTANT TOTAL A PAYER		0,00			

الملحق رقم 03

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro. (Exemple : 325.626 DA = 325.620 DA)

الرسم على القيمة المضافة
TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

تسجل أرقام الأعمال و المداخل بالدينار و العدد الأخير يراجع إلى الصفر.

(مثال: 325.620 = 325.620 دج)

أ - رقم الأعمال الخاضع للضريبة / Chiffres d'affaires imposables

الرمز Code	عمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة / Opérations assujetties à la TVA	مجموع رقم الأعمال / Chiffre d'affaires total	رقم الأعمال المعفي / Chiffre d'affaires exonéré	رقم الأعمال الخاضع للضريبة / Chiffre d'affaires imposable	Taux	مبلغ ضرائب - (دج) / Montant des droits (en DA)
E 3 B 11	Biens, produits et denrées visées par l'article 23 du C. TCA			0,00	7%	0,00
E 3 B 12	Prestations de services visées par l'article 23 du C. TCA			0,00	"	0,00
E 3 B 13	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C. TCA			0,00	"	0,00
E 3 B 14	Actes médicaux			0,00	"	0,00
E 3 B 15	Commissionnaires et courtiers			0,00	"	0,00
E 3 B 16	Fourniture d'énergie			0,00	"	0,00
E 3 B 21	Productions : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA			0,00	17%	0,00
E 3 B 22	Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA			0,00	"	0,00
E 3 B 23	Travaux Immobiliers autres que ceux soumis au taux de 7%			0,00	"	0,00
E 3 B 24	Professions libérales			0,00	"	0,00
E 3 B 25	Opérations de banques et d'assurances			0,00	"	0,00
E 3 B 26	Prestations de téléphones et de télex			0,00	"	0,00
E 3 B 28	Autres prestations de services			0,00	"	0,00
E 3 B 31	Débts de boissons			0,00	"	0,00
E 3 B 32	Productions : biens, produits et denrées visées par l'article 21 du C. TCA			0,00	"	0,00
E 3 B 33	Revente en l'état : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA			0,00	"	0,00
E 3 B 34	Tabacs et allumettes			0,00	"	0,00
E 3 B 35	Spectacles, jeux et divertissements autres que ceux de l'art. 21 du C. TCA			0,00	"	0,00
E 3 B 36	Autres prestations de services visées à l'article 21 du C. TCA			0,00	"	0,00
E 3 B 37	Consommations sur place			0,00	"	0,00
المجموع العام لرقم الأعمال / TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES			0,00	0,00		0,00

B / Déductions à opérer		C / TVA à payer		ت - رقم الواجب دفعه
طبيعة الدeductions / Nature des déductions	المبلغ / Montant			
E 3 B 91	Précompte antérieurs (mois précédent)	C	- Total des droits dus.	0,00
E 3 B 92	TVA sur achats de biens, matières et services (art. 29 C. TCA)	E 3 B 97	Régularisation du prorata (art. 40 C. TCA) (+) (déduction excédentaire)	
E 3 B 93	TVA sur achats de biens amortissables (art. 38 C. TCA)	E 3 B 98	- Reversement de la déduction (art. 38 C. TCA) (+)	
E 3 B 94	Régularisation du prorata (déduction complémentaire) (art. 40 C. TCA)		TOTAL A RAPPELER (C) - مجموع المستحقات	0,00
E 3 B 95	TVA à récupérer sur factures annulées ou impayées (art. 18 C. TCA)	B	- Total des déductions à opérer (B) (-)	0,00
E 3 B 96	Autres déductions (notification de précompte, etc...)	E 3 B 00	TVA à payer au titre du mois (C - B)	6
NB : Joindre un état détaillé des fournisseurs conformément à l'article 29 du C. TCA.		E 3 B 99	Précompte à reporter sur le mois suivant (B - C)	
مجموع الخصومات المحرارة / Total des déductions à opérer (B)				

الملحق رقم 03

كيفية ملء التصريح بالضريبة	تذكير بالالتزامات الملتحقين بالضريبة	كيفية تسديد الضريبة
<p>إن هذا التصريح الذي يعد بمثابة جدول إقرار خاص بالتلف، يشمل كل الضرائب و الرسوم المنقوعة فوراً، أو عن طريق الإقتطاع من المصدر لوجبة الأداء من طرف الملتحق بالضريبة حسب نظام الرجح المطبق و النظام العام للرسوم على القيمة المضافة وأصحاب المهن الحرة. يعرض هذا التصريح ابتداءً من أول جانفي 1995 كل من:</p> <ul style="list-style-type: none"> - جدول الإقتطاع الخاص بتلف الرسم على التصرف المعني (تون أصلي). - جدول الإقتطاع الخاص بتلف التسبيقات على الحساب المنقوعة بالضريبة على أرباح الشركات (تون ليمن). - جدول الإقتطاع الخاص بالتلف الجزائي و ح.د.إ. على الأجر (تون أزرق). - جدول الإقتطاع الخاص بتلف الحق الوصي على البنزين و المواد الصيدلانية. - التصريح الخاص بالرسم الإضافي. - التصريح الخاص برسوم التمتع على الكشوف. - التصريح الخاص بالرسم على القيمة المضافة. <p>خاتمة رقم 2 : تصريح و سند ثلاثة (03) تسبيقات على الحساب لضريبة على أرباح الشركات في العشرين (20) يوم الأولى من شهر مارس، جوان و نوفمبر (المادة 60 من قانون المالية لسنة 2003) خاتمة رقم 4 : هذه الخاتمة تخص الملتحقين بالضريبة الذين يتلقون سندات رسم التمتع على الكشوف . ملهاة :- المهن الحرة : الخاتمة 3 و 3. - تجار التجزئة : الخاتمة 3 و 3. - تجار الجملة : الخاتمة 3 و 3 و 6 (الرسم على القيمة المضافة). - المتنتجون : الخاتمة 3 و 6 (الرسم على القيمة المضافة) و عند الإقتضاء، الخاتمة 5 (الرسم الإضافي على الاستهلاك).. عندما تمارس أنشطة التجارة بالجزئية أو بالجملة أو الأنشطة الإنتاجية من طرف شركات رأس المال، فإن هذه الأخيرة تدرج ضمن الخاتمة رقم 2. ملاحظة : تشمل الإلزامات و الملتحقين بالضريبة حسب النظام الجزئي نموذجاً مبسطاً من التصريح المنكور (Serie G n° 50 A).</p>	<p>1- يجب على الملتحق بالضريبة الخاضعين لنظام الرجح الحقيقي و لنظام العام للرسوم على القيمة المضافة وكذا أصحاب المهن الحرة المعنيين بتلف الضرائب و الرسوم فوراً أو عن طريق الإقتطاع من المصدر. إيداع هذا التصريح لدى قبضاتة الضرائب المختصة وبلغ المبلغ المقتطاع خلال العشرين (20) يوماً الأولى من الشهر الموالي لتسليم الذي استحدثت فيه الحقوق الجبائية أو الذي تم فيه حسم الإقتطاعات من المصدر.</p> <p>(المواد 110، 121، 129-1، 159-1، 358-2 و 359-1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعاملة و المواد 28، 76 و 88 من قانون الرسوم على رقم الأصل).</p> <p>2- إذا كان مبلغ الحقوق المنقوعة خلال السنة أقل من خمسين ألف دينار (50.000 دج)، فإنه يرخس للمكلف بالضريبة في السنة الموالية أن يصرح و يقطع هذه الحقوق في الشهر من الشهر الموالي للتصريح النهائي.</p> <p>(المادة 371 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعاملة و المادة 78 من قانون الرسوم على رقم الأصل).</p> <p>3- تطبق عقوبة 10% من الحقوق المستقطعة في حالة الإيداع المتأخر لهذا التصريح. ترفع هذه العقوبة إلى 25% بعد أخطار المعنى بسوية وضعتها خلال شهر واحد. إن الإمتناع عن التصريح بالضريبة بعد إنقضاء هذا الأجل، يستوجب الفرص التلقائي للضريبة بتطبيق العقوبة الجبائية المنكورة أعلاه (25 %).</p> <p>4- يتربط عن التسديد المتأخر للحقوق و الرسوم حصول عقوبة جبائية قدرها 10% .</p> <p>و فيما يخص الرسوم على رقم الأصل، تطبق غرامة إزامية نسبتها 3% عن كل شهر متأخر أو جزء من الشهر دون أن يعنى هذا الإلزام للمجموع مع عقوبة 10% المتضمنة عليها أعلاه نسبة 25% .</p>	<p>يحتسب على كل مكلف بالضريبة، تسديد ضرائبه بواسطة صك بنكي، مما يسمح له بإداء التزاماته الجبائية دون التنقل إلى قبضاتة الضرائب. عن طريق إرسال هذا التصريح إلى قبضاتة الضرائب المختصة بالقيمة المقررة بالصك.</p> <p>كما يستطيع أن يقوم بالتزاماته بالتلف عن طريق البريد بحيث يرسل هذا التصريح لقبضاتة الضرائب مصحوباً بصك الدفع البريدي.</p> <p>إذا لم يكن للمكلف بالضريبة حساباً بنكياً أو بريدياً فإنه يمكنه أداء الضريبة باستعمال حوالة خزينة بعنوان قبضاتة الضرائب المختصة لدى أي مكتب بريدي يرسل التصريح في هذه الحالة إلى قبضاتة الضرائب مقرراً بوثيقة إقرار الدفع المسلمة من طرف مكتب البريد.</p> <p>إذا لم يمكن التسديد بالتقنيات المنكورة أعلاه، يبقى دائماً أمام المكلف بالضريبة إمكانية الدفع نقداً لدى قبضاتة الضرائب المختصة عند إيداع التصريح.</p>
<p>Comment servir la déclaration</p>	<p>Rappel des obligations des Contribuables</p>	<p>Mode de paiement de l'Impôt</p>
<p>La présente déclaration, tenant lieu de bordereau avis de versement, est prévue pour l'ensemble des impôts et taxes payables au comptant ou par voie de retenue à la source dus par les contribuables et assujettis relevant du régime du bénéfice réel et du régime général de la TVA et par les titulaires des professions libérales. Elle remplace à compter du 1^{er} janvier 1995:</p> <ul style="list-style-type: none"> - le bordereau avis de versement de la TAP (jaune); - le bordereau avis de versement des acomptes IBS (blanc); - le bordereau avis de versement du VF et IRG salaires (bleu); - les bordereaux avis de versement des différentes retenues à la source au titre de l'IRG et de l'IBS; - le bordereau avis de versement du droit spécifique sur les carburants et les produits pharmaceutiques. - la déclaration relative à la taxe intérieure de consommation; - la déclaration relative à la taxe spécifique additionnelle; - la déclaration relative au droit de timbre sur état. - la déclaration de la TVA. <p>Cadre N° 2 : Les trois (03) acomptes provisionnels de l'impôt sur le bénéfice des sociétés sont déclarés et payés respectivement dans les vingt (20) premiers jours des mois de mars, juin et novembre. (article 60 de la loi de finances pour 2003)</p> <p>Cadre N° 4 : Ce cadre est utilisé notamment par les contribuables qui auront demandé à s'acquitter du droit de timbre sur état.</p> <p>Exemple :</p> <p>Professions libérales: cadre 1 et 3. Commerçants détaillants : cadre 1 et 3. Commerçants grossistes : cadre 1, 3 et 6 (TVA). Producteurs: cadre 1, 3, 6 (TVA) et éventuellement 5 (TIC, ...).</p> <p>Lorsque les activités de commerce de détail, de gros ou de production sont exercées par des sociétés de capitaux, elles sont concernées par le cadre n° 2</p> <p>N.B/ Les administrations et les contribuables relevant du régime du forfait utiliseront un modèle simplifié de la présente déclaration (Série G – n° 50 A).</p>	<p>1/ Les contribuables relevant du régime du bénéfice réel et du régime général de la TVA et les titulaires de professions libérales qui sont soumis au versement d'impôts et taxes payables au comptant ou par voie de retenue à la source, sont tenus de déposer, auprès du Receveur des impôts de leur circonscription, la présente déclaration tenant lieu de bordereau avis de versement, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit le mois au titre duquel les droits sont dus, ou au cours duquel les retenues à la source ont été opérées et de payer simultanément les montants correspondants.</p> <p>(Articles : 110, 121, 129-1, 159-1, 358-2, et 359-1 du Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées.) (Articles : 28, 76 et 88 du Code des Taxes sur le Chiffre d'Affaires.)</p> <p>2/ Lorsque le montant des droits payés au cours de l'année est inférieur à cinquante mille dinars (50.000 DA), le contribuable est autorisé, pour l'année suivante, à déposer trimestriellement sa déclaration et à s'acquitter de ses droits et taxes, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit le trimestre civil.</p> <p>(Articles 371 du Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées et 78 du Code des Taxes sur le Chiffre d'Affaires.)</p> <p>3/ Le dépôt tardif de la déclaration donne lieu à une pénalité égale à 10 % des droits dus.</p> <p>Cette pénalité est portée à 25 % après mise en demeure du contribuable par l'administration de régulariser sa situation dans un délai d'un mois.</p> <p>Le défaut de déclaration à l'issue de ce délai d'un mois, entraîne la taxation d'office avec application de la pénalité de 25 % citée ci-dessus et l'émission d'un rôle, immédiatement exigible.</p> <p>4/ Le paiement tardif de ces droits et taxes donne lieu à la perception d'une pénalité de retard de 10%.</p> <p>En matière de taxes sur le chiffre d'Affaires, une astreinte de 3 % par mois ou fraction de mois de retard est appliquée en sus de la pénalité de 10 % citée ci - dessus avec un maximum de 25 %.</p>	<p>Il est vivement recommandé au contribuable le paiement par chèque bancaire qui lui permet d'accomplir ses obligations fiscales sans se déplacer, en adressant au Receveur des impôts de sa circonscription la présente déclaration appuyée du chèque.</p> <p>Il peut également s'acquitter de ses droits et taxes par virement postal en adressant au Receveur concerné, la déclaration accompagnée d'un chèque de virement postal.</p> <p>Au cas où il ne dispose pas d'un compte bancaire ou postal, le contribuable a la faculté de se libérer de sa dette fiscale, par Mandat carte Trésor, libellé au nom du Receveur des impôts concerné, auprès de n'importe quel bureau de poste. La déclaration est alors adressée au Receveur des impôts, appuyée du justificatif de versement délivré par le bureau de poste.</p> <p>Enfin, il lui reste toujours la possibilité dans le cas où les modes de paiement cités ci - dessus ne peuvent être utilisés, de s'acquitter en espèces à la caisse du receveur des impôts territorialement compétent, lors de dépôt de la déclaration.</p>

الملحق رقم 15 : بطاقة نهاية عملية التدقيق في المحاسبة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série O N° 24

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts.....
.....
.....

Fiche de Fin des travaux De vérification

..... le.....

Numéro de l'affaire N° d'article d'imposition

Numéro d'identification statistique

Nom et Prénom ou Raison Sociale

Activité.....

Adresse..... Tél

Avis de vérification de comptabilité N°..... du

Date de fin des travaux préparatoires

Date de notification des résultats de la vérification.....

Date de notification de la position définitive de l'Administration

Lu et approuvé :

Le Chef de ServiceLes Vérificateurs

I	آية قرآنية
II	الإهداء
III	الشكر والعرفان
IV	ملخص
V	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال البيانية
X	قائمة الملاحق
84	قائمة الرموز
أ.ب.ج.د.و	مقدمة
1	الفصل الأول: الدراسات الأدبية والتطبيقية للتدقيق المحاسبي والجبائي وتصريحات المكلفين
2	المبحث الأول: ماهية التدقيق المحاسبي والجبائي وتصريحات المكلفين
2	المطلب الأول: مدخل إلى التدقيق المحاسبي
5	المطلب الثاني: مفاهيم حول التدقيق الجبائي وآلياته
12	المطلب الثالث: تدقيق تصريحات المكلفين بالضريبة
16	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
16	المطلب الأول: دراسات باللغة العربية
18	المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية
20	المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
24	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
26	المبحث الأول: تعريف ومهام مصالح المفتشية
26	المطلب الأول: تعريف ومهام مصالح المفتشية أول نوفمبر بغرداية
26	المطلب الثاني: وظائف المفتشية والهيكل التنظيمي
30	المبحث الثاني: دراسة حالة ميدانية
30	المطلب الأول: دراسة الحالة الأولى
57	المطلب الأول: دراسة الحالة الثانية
68	خاتمة عامة
72	قائمة المراجع
76	الملاحق

